جـامعة الشهيد حمة لخضر
كلية العلوم الاجتماعية والانسانية
قسم العلوم الإجتماعية

الموضوع :

الإسكان الحضري وعلاقته بالتهيئة الحضرية

دراسة ميدانية بحي 08 ماي 1945 بالوادي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع
تخصص علم اجتماع حضري

إعداد الطلبة

- **محده حسـام الديـن**
- **شوشاني عبيدي سليـم**

إشراف الأستاذ:

أ.يـوسف بالنـور

لجنة المناقشة

د / الأزهر ضيف	أستاذ محاضر بجامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي	رئيسـا
أ / يوسف بالنور	أستاذ مساعد بجامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي	مشرفا ومقررا
أ/ حبيب الـود	أستاذ مساعد بجامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2016/2015

شـــــــكر وعـــــــرفان

إن الشـكر للّه تعـالى أن وفقنـا لانجـاز هـذا العمـل المتواضـع ونتقـدم بشكرنا الجزيل إلى كل من ساعدنا ووجهنا بآرائه وأفادنا بأفكاره .

كمـا نتقـدم بخـالص شـكرنا بعـد ذلـك وجميـل عرفاننـا للأسـتاذ المشـرف "يوسـف بـالنور" الـذي أفادنـا بنصـائحه وتوجيهاتـه وكـان نعم الناصح والموجه .

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذة علم الاجتماع والى كل الإداريين الذين قاموا بتقديم يد العون في المؤسسات التي قمنا بزيارتها والى كل الأصدقاء والزملاء .

الإهـــــــــــــــــــــــــــداء

نهدي هذا البحث المتواضع الى الوالدين الكريمين اللذين طالما سهرا على تشجيعنا ودعمنا معنويا وماديا لانجاز هذا المشروع كما نهدي هذا البحث الى كل من ساهم في تشجيعنا وخاصة صديقنا العزيز عبد الله سياف كهمان الذي كان لنا السند عندما كنا في امس الحاجة اليه.

وشكرا ً .

ملخص الدراسة بالعربية :

إن التهيئة الحضرية هي مختلف البرامج والسياسات التي تسطرها الجهات المختصة لتنظيم المجال الحضري ، بما في ذلك عملية الإسكان الحضري الذي هو عبارة عن المسكن والمحيط الموجود فيه، والذي يتوفر على المراكز الخدمية الأصلية الضرورية ، والتي توفر الحياة الاجتماعية السليمة لأفراد المجتمع ، وبذلك فان التهيئة الحضرية هي الكفيلة بتوفير هذه الحاجيات والمرافق وإذا غابت غابت معها شروط الراحة والرفاهية .

إن سبب اختيار هذا الموضوع يتجلى في طفو مشكلة التهيئة الحضرية المتعلقة بالإسكان على رأس القضايا التي ظهرت في بلادنا ، وكذلك بروز العديد من المشكلات التي تتعرض لها المدينة الجزائرية ، كما تتجسد الأهمية في أن مشكلة الإسكان والتهيئة الحضرية تعد من القضايا التي تؤرق الدولة والمسئولين بحكم ارتباطها بحاجات الإنسان الضرورية .

وبحكم أن هذا الموضوع ينطلق من واقع إجتماعي فإن المنهج الوصفي التحليلي هو أنسب المناهج لموضوع دراستنا هذه ، حيث تسعى هذه الدراسة لوصف خصائص مجتمع البحث ومحاولة إبراز العلاقة بين مختلف المتغيرات ، وقد أجريت هذه الدراسة في حي 08 ماي 1945 بالوادي ، وبالتحديد في تجمع سكني يضم 1388 مسكن ، الذي يقع في الجهة الشرقية من الحي ، ومنه فإن مجال الدراسة سيكون محصورا في سكان هذا التجمع الحضري .

ولقد توصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج بعد إجراء الدراسة الامبريقية ، حيث وجدنا أنه لحد ما وجود تهيئة حضرية عند القيام بعملية الإسكان في هذا الحي ، لكنها مست

جوانب وأهملت بعض الجوانب الأخرى ، فمن ناحية الجوانب التي مستها التهيئة الحضرية نجد الماء والكهرباء مثلا ، أما من ناحية الطرقات هناك نقائص على مستوى هذه الأخيرة ، أما بالنسبة للنقل فهناك تباين في النتائج بين حالة توفره ومدى تحسنه .

Abstract:

The urban setting is the various programs and policies put competent authorities to regulate urban area including urban housing process , which is a housing and Ocean found it and which is available on the original service centers necessary and which provide proper social life of the community members , bringing the urban setting is to ensure the provision of these widgets and utilities, if absent absent with the terms of comfort and luxury .

The reason for choosing this subject is reflected in the buoyant urban configuration problem related to housing on top of the issues that have emerged in our country , as well as the emergence of many of the problems faced by the Algerian city , as embodied the importance that the Housing and Urban initialization problem is one of the issues that plague the state and officials by virtue of association essential human needs .

Due to the start of the topic of social reality was descriptive and analytical approach is best suited to the subject of the study , as this study seeks to describe the research community characteristics and try to highlight the relationship between the different variables , this study was conducted in the neighborhood of 08 May 1945 the valley , specifically in the residential community featuring 1388 condo is located in the the eastern side of the neighborhood and from the field of study will be confined to the urban population of this assembly.

This study has reached a set of results after the empirical study , we find that in this neighborhood there creating urban When you do a housing but touched aspects and neglected some of the other aspects , the one hand, aspects that touched the water and urban configuration and electricity , we find that they present , either in terms of roads there are imperfections on the level of the latter , while for the transfer , there are discrepancies in the results between the case provided and the extent of his recovery.

الفهـــــــــــــارس

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	**02**
الفصل الأول : الاطار العام للدراسة	
أولا : إشكالية الدراسة	**05**
ثانيا: فرضيات الدراسة	**07**
ثالثا: أسباب اختيار الموضوع	**07**
رابعا: أهمية موضوع الدراسة	**07**
خامسا: أهداف الدراسة	**08**
سادسا: مفاهيم الدراسة	**08**
سابعا: الدراسات السابقة	**11**
الفصل الثاني : السكن والإسكان	
تمهيد	**16**
أولا: السكن	**17**
1- تعريف السكن	**17**
2- شروط المسكن الملائم للسكن الآدمي	**20**
3- وظائف السكن	**22**
4- استخدامات المسكن ومشكلاته	**24**
5- أنماط السكن في الجزائر	**27**
6- سياسة السكن في الجزائر	**32**

ثانيا: الإسكان	**33**
1- تعريف الإسكان	**33**
2- مستويات الإسكان	**35**
3- قوانين الإسكان والتشريعات السكانية	**37**
4- الإسكان الحضري وعلاقته باستخدام الأرض	**39**
5- الإسكان مشكلة حضرية	**41**
6- واقع وأسباب مشكلة الإسكان في الجزائر	**43**
خلاصة الفصل	**46**
الفصل الثالث : التهيئة الحضرية	
تمهيد	**48**
1- نشأة التهيئة الحضرية ومفهومها	**49**
2- أهداف التهيئة الحضرية	**50**
3- القوانين التشريعية وأدوات التهيئة الحضرية	**51**
4- المجال الحضري وبعض المفاهيم الدالة عليه	**58**
5- التهيئة الحضرية وعلاقتها ببعض المفاهيم العمرانية	**62**
6- التهنئة الحضرية وتدخلها على المجال الحضري	**63**
خلاصة الفصل	**66**
الفصل الرابع : الإجراءات المنهجية للدراسة	
تمهيد	**68**
1- المنهج المستخدم	**69**

2- أدوات جمع البيانات	**69**
أ- الملاحظة	**69**
ب- الاستمارة	**70**
ج- المقابلة	**71**
3- مجالات الدراسة	**71**
1- المجال المكاني	**76**
2- المجال البشري	**76**
3- المجال الزمني	**77**
3- العينة وكيفية اختيارها	**77**
خلاصة الفصل	**77**
الفصل الخامس : تحليل البيانات ونتائج الدراسة	
تمهيد	**79**
تفريغ البيانات وتحليلها	**80**
1- البيانات الشخصية	**80**
2- تحليل البيانات المتعلقة بعلاقة الإسكان الحضري بالإمداد بالماء والكهرباء	**83**
3- تحليل البيانات المتعلقة بالإسكان الحضري وعلاقته بشبكة الطرقات	**89**
4- تحليل البيانات المتعلقة بالإسكان الحضري وعلاقته بالنقل الحضري	**94**
ثانيا: نتائج الدراسة	**95**
1- تفسير النتائج في ضوء الفرضيات	**100**
خاتمه	**103**
قائمة المراجع	**107**
الملاحق	**109**

فـــــهرس الجـــــــداول

رقم الجدول	عنوان الجـــــــــدول	الصفحة
01	خاص بالجنس	**80**
02	خاص بالسن	**80**
03	توزيع مجتمع البحث حسب الحالة المدنية	**81**
04	المستوى التعليمي لأفراد العينة	81
05	عدد أفراد الأسرة لمجتمع البحث	82
06	مكان ممارسة المهنة لأفراد العينة	82
07	طبيعة السكن	83
08	مدى رضا مجتمع البحث عن المسكن	84
09	في حالة عدم الرضا عن المسكن	84
10	حالة توفر المرافق العامة في بداية الانتقال للحي	85
11	وجود الإنارة من عدمها عند الانتقال للحي	85
12	وجود الماء من عدمه عند الانتقال للحي	86
13	ماذا كانت هناك تقطعات في الإمداد بالكهرباء	86
14	ما إذا كانت هناك تقطعات في الإمداد بالماء	87
15	أسباب التقطعات في الإمداد بالماء	87
16	مدى إصلاح أعطال قنوات المياه	88
17	من المسئول عن تهيئة الحي	88
18	حالة الطرقات في الحي	89
19	مدى كفاية الطرقات بالحي	90
20	مدى وجود طرق متعددة تصل الحي بوسط المدينة	90
21	مدى مطالبة سكان هذا الحي بطرق جديدة	91
22	أنواع الطرق الموجودة بالحي	91
23	وجود حالات طرق الحي	92
24	مدى صيانة الطرقات من عدمها بالحي	92
25	مدى تواجد الأرصفة بالحي	93
26	حالة الأرصفة بالحي	93

27	وجود السياجات على الأرصفة من عدمها	94
28	مدى وجود ممرات الراجلين من عدمها	95
29	مدى توفر وسائل النقل بالحي	95
30	أسباب عدم توفر وسائل النقل	96
31	حالة وسائل النقل بالحي	96
32	وجود حالة الاكتظاظ من عدمه في وسائل النقل	97
33	تقدير مدة انتظار وسيلة النقل	98
34	زمن استغراق رحلة التنقل الى وسط المدينة	98
35	أسباب تأخر وسيلة النقل	99

الفصل الأول :مدخـــــــــــل مفـــــــاهيمي

أولا : إشكالية الدراسة

ثانيا : أسباب اختيار الموضوع

ثالثا : أهمية موضوع الدراسة

رابعا : أهداف الدراسة

خامسا : مفاهيم الدراسة

سادسا : الدراسات السابقة

المقدمة :

لقد كان صراع الإنسان في البداية مرتبط بأهداف معيشية أولية للحفاظ على بقائه، ثم انتقل تفكيره وانصب اهتمامه في تطوير وتحسين ظروف حياته المادية مما جعله يشعر بالأمن والاستقرار، هذا مادفعه إلى الارتقاء بتفكيره إلى مستوى نوعي، فبدا يبحث في أصل الكون وحقائق الموجودات وأسباب وجوده وغيرها من الأسئلة التي جعلت معارفه وتفكيره يتطوران أكثر . وباستقرار الإنسان وتطور حياته الاجتماعية والحضرية تطورت حاجاته من الاكتفاء بالمأكل والمشرب ومكان يلج إليه، والتي كانت في البداية كماليات فأصبحت في وقتنا الراهن ضروريات وأضحت من أساسيات المسكن .

وباعتبار المسكن حتمية ضرورية للفرد ومصدر يستطيع في ضله ان يوفر الراحة لنفسه، ويستطيع به أن يواجه مصاعب الحياة وبذلك ينجر عنه العطاء من طرف الفرد لمجتمعه، كما يعتبر الإسكان من الحاجات الأساسية التي يجب توفرها لعامة الشعب وبذلك تتحول الى سياسة اجتماعية في ميدان السكن على درجة عالية من الأهمية وترتبط بمراحل النمو الاقتصادي للمجتمع وبالطبيعة النفسية والاجتماعية للأفراد من خلال النظر إلى الإسكان على انه السكن والحي .

ولكن مع كل هذا ورغم الأهمية التي يتسم بها المسكن إلا انه لاقيمة له ولا جدوى منه دون المرافق والخدمات التي تكمله وتجعله مكان يوفر السكينة والراحة لقاطنيه بشكل كامل وتام، هذه الخدمات تتجسد في الماء والكهرباء والغاز وغيرها من الحاجيات المكملة للمسكن، وكذلك الأمر بالنسبة للإسكان حيث ان المساكن كشكل هندسي جامد لاتؤدي وظيفتها المنوطة

بها ولا يتجلى نفعها دون المرافق الحضرية الضرورية كالطرقات والنقل وغيرها .ومن هنا تتجلى مشكلة عويصة تتمثل في ما إذا كانت السلطات المعنية او الدولة تراعي هذا الجانب من الكماليات الضرورية ان صح التعبير بالنسبة لكلا من المسكن والإسكان بنطاق أوسع، وفي بلدنا الجزائر نلحظ هذا المشكل جليا في ارض الواقع حيث ان الدولة تقوم بانجاز الأحياء السكنية والتجمعات الحضرية لكن يبقى هناك نقص وقلة اهتمام او إهمال لجانب التهيئة الحضرية لهذه التجمعات او حتى داخل المسكن الواحد .

ومن اجل هذا إرتأت مجموعة البحث في إختيار هذا الموضوع الذي جاء بعنوان " الإسكان الحضري وعلاقته بالتهيئة الحضرية " وقد اتخذنا حي 08 ماي 1945 كنموذج لهذه الدراسة وهذا لمعرفة ماذا كانت هناك تهيئة حضرية عند عملية الإسكان باعتبار هذا الحي من الأحياء الحديثة النشأة بولاية الوادي . وحتى نحقق هذا المسعى ارتأينا إن نقسم الدراسة إلى خمسة فصول وهي كالتالي :

الفصل الأول : الخاص بموضوع الدراسة حيث تناول تحديد المشكلة البحثية، وأهمية وأسباب اختيار الموضوع وأهداف الدراسة والمفاهيم المتعلقة بالموضوع والفرضيات المصاغة والدراسات السابقة التي تناولت الموضوع او جانبا من جوانبه .

الفصل الثاني : جاء بعنوان السكن والإسكان حيث تطرق إلى تعريف السكن وشروط المسكن الملائم ووظائف السكن وكذا استخدامات المسكن ومشكلاته وأنماط وسياسة السكن في الجزائر، اما فيما يخص الإسكان فقد تناول مفهومه ومستوياته وقوانينه وتشريعاته وعلاقته باستخدام الأرض، والإسكان كمشكلة حضرية في الجزائر .

الفصل الثالث : تناول التهيئة الحضرية نشأتها ومفهموهما وأهدافها وقوانينها وأدواتها وكذا المجال الحضري وبعض المفاهيم الدالة عليه، وعلاقة التهيئة الحضرية في ببعض المفاهيم العمرانية وتدخلها على المجال الحضري .

الفصل الرابع : الخاص بمجال البحث الميداني وإجراءاته المنهجية، وتناول المجال المكاني والبشري والمجال الزمني والخاص بالدراسة ثم منهجية الدراسة التي تضمنت المنهج المستخدم وتقنيات البحث الميداني وتحديد العينة وطريقة اختيارها .

الفصل الخامس : وهو الفصل الأخير والخاص بعرض وتحليل نتائج الدراسة، تم فيه تفريغ البيانات المستقاة من الميدان وتحليلها واستخلاص النتائج وقد ضم الفصل ايضا قائمة المراجع المعتمد عليها في هذه الدراسة وأخيرا الملاحق .

أولا : الإشكالية :

منذ وجد الإنسان على سطح الأرض وهو في صراع دائم مع بيئته او الطبيعة المحيطة به، فقد كان في البداية يعتمد على الطبيعة اعتمادا تاما في عيشه، ثم بدا يستغل بعض مكوناته في حياته كالصخور والعصي وغيرها، وأيضا لصيد بعض الحيوانات .وقد بدا الإنسان يستقر شيئا فشيئا قرب الأنهار والوديان،مما اضطره إلى إيجاد مأوى أو ملجأ يقطن فيه، وقد لعبت الأرض دورا هاما في إقامة المسكن، وأخذت عملية بناء المسكن العديد من المراحل من بيوت خشبية وحجرية إلى أخرى طينية نتيجة الحاجات الملحة مع متطلبات عيشه والتطور الحاصل عبر الزمان .

بدأ الإنسان في تشييد مباني لائقة بغية العيش الكريم وهذا ما أدى لظهور العمارات والمباني الضخمة التي نشهدها في عصرنا، فظهرت المدن الكبرى والتجمعات الحضرية الراقية ولكن مع كل هذا أصبحت المدن تعاني من متاعب ومشاكل عديدة فرضها عليها النمو الديمغرافي المفرط للسكان الناتج عن التطور العلمي والتكنولوجي في مختلف الميادين وكذالك الثورة العلمية والتقنية التي ميزها اختراع مادة الخرسانة او مايعرف بالاسمنت المسلح وما رافقها من طرق البناء الحديثة فكانت المحرك الرئيسي للقفزة النوعية والكمية في مجال السكن والإسكان، فالسكن حق أساسي للأفراد ومطلب ضروري لحياة كريمة وآمنة، كما يعتبر الإسكان من الحاجات الأساسية التي يجب توفرها للسكان، وبذلك تتحول الى سياسة اجتماعية في ميدان السكن على درجة عالية من الأهمية من خلال النظر الى الإسكان على انه السكن والحي .

وليس الاسكان فقط يكفي لسد حاجيات الافراد بل هناك ضروريات اخرى هذه الاخيرة تتمثل فيما تتوفر عليه هذه المساكن من اساسيات الحياة في المساكن الحضرية كالماء والكهرباء وكذلك طرق النقل، من تهيئة مجال الحياة اليومية للمواطنين والاستعداد للزيادة السكانية، والمرافق وتهيئة المجال بشكل دقيق وذلط بما يشمل مختلف متطلبات السكان وحاجياتهم على صعيد البنايات السكنية والمرافق الخدماتية والادارية والرياضية والمساحات الخضراء وكل مايتعلق بالبنى التحتية والحيوية من طرق وشبكات للتطهير وربط كهربائي ومائي وشبكة النقل الحضري ومن هنا نطرح الاشكال التالي :

هل تترافق عملية الاسكان الحضري في حي 08 ماي 1945 بالوادي مع عمليات التهيئة الحضرية ؟

ومجموعة من التساؤلات الفرعية :

- ✓ هل تترافق عملية الإسكان الحضري ومد لشبكة الكهرباء والماء ؟
- ✓ هل تترافق عملية البناء ومد لشبكة الطرقات ؟
- ✓ هل تتوفر وسائل النقل بعد عملية الإسكان الحضري ؟

ثانيا : فرضيات الدراسة :

وحتى نتمكن من الإجابة على التساؤلات السابقة يتعين علينا صياغة الفرضيات التالية والتي سوف تتبني عليها الدراسة الميدانية برمتها، وهي كالتالي :

- **الفرضية الأساسية :**

لا تترافق عملية الإسكان الحضري في حي 08 ماي 1945 بالوادي مع عمليات التهيئة الحضرية .

الفرضيات الفرعية :

✓ هناك إمداد متذبذب للكهرباء والماء لساكني حي 08 ماي 1945 بالوادي .

✓ حالة الطرقات في حي 08 ماي 1945 بالوادي غير ملائمة لاستخدام النقل الحضري.

✓ هناك نقص في وسائل النقل في حي 08 ماي بالوادي .

ثالثا :أسباب إختيار الموضوع : يمكن التطرق لنوعين من الأسباب في إختيار هذا الموضوع :

- **أسباب موضوعية :** وتتمثل في :

- نقص الدراسات السوسيولوجية التي تتناول المواضيع الحضرية .

- طفو هذه المشكلة على رأس القضايا التي ظهرت في بلادنا .

- بروز العديد من المشكلات التي تتعرض لها المدينة الجزائرية .

- **أسباب ذاتية :** وتتمثل هي الأخرى في :

- بحكم تخصصنا في علم الاجتماع الحضري أردناأن تكون دراستنا ضمن المسائل الحضرية بغية التزود بالمعرفة في هذا الإطار .

- إبراز العوامل المؤدية إلى ظهور المشكلات الحضرية .

رابعا :أهمية الدراسة : لقد اخترنا هذا الموضوع نظرا لأهميته التي تتمثل في التالي :

– لأهمية السكن في حياة الإنسان نظرا لأنه مستقر الحياة والملجأ الذي يأوي إليه .

– لان مشكلة الإسكان تعد من القضايا التي تؤق الدولة والمسئولين بحكم ارتباطها بحاجات الإنسان الضرورية .

– زد على ذلك أن السكن يعد احد ابرز الأسس التي بواسطتها يحتمي الإنسان من الوقوع في العديد من المشكلات الاجتماعية كالانحراف والجريمة وغيرها .

خامسا :أهداف الدراسة : يمكن تحديد أهدافهذه الدراسة فيما يلي :

– معرفة ما إذا كانت عملية الإسكان الحضري تترافق مع عمليات التهيئة الحضرية .

– الاطلاع على الجهود المبذولة في الميدان ومدى نجاح السياسات الحضرية في البلاد .

– الكشف وتفسير وتحليل ما تصل إليه هذه الدراسة .

– الوصول إلى نتائج واقتراحات تخص الموضوع المدروس .

سادسا :مفاهيم الدراسة : يمثل تحديد المفاهيم وشرح المصطلحات المستخدمة في أي بحث او دراسة أمرأساسيا وذلك لضرورته في تحديد الموضوع وتكمن كذلك أهمية تحديد المفاهيم في إزالة اللبس والغموض الذي يكتنف هذه المصطلحات، فعملية تحديد المفاهيم تساعد على فهم الموضوع فهما يدور داخل موضع البحث وأبعاده ومنه فهي تشكل إطار تصوري لواقع الظاهرة المدروسة، والتوصل الى معالجتها بطريقة موضوعية، وتحوي الدراسة الراهنة بعض المفاهيم وهي كالتالي :

- **التحضر** : يشير مفهوم التحضر الى إنتقال أو تحول سكان الريف الى المدينة والإستقرار فيها، وما يترتب على هذا الإنتقال من تغير في خصائص السكان الريفيين، سواء على مستوى عاداتهم الإجتماعية أو تقاليدهم، وكذا التغيرات في النظم الإجتماعية والإقتصادية التي تتفاوت بين الزراعة والتصنيع وكذا في إستعمالات الأرض وأنماط البناء والمواصلات، وبذلك ينطوي مفهوم التحضر على أبعاد اقتصادية وإجتماعية وثقافية ترافق عملية الإنتقال أوتليها[1].

- **التعريف الإجرائي للتحضر** : يمكن تعريفه بأنه عملية إنتقال الناس للعيش ضمن النطاقات الحضرية المعاصرة أو العيش في وسط المدن، أو هو إنتقال الناس من نطاقات عمرانية ريفية أو بدوية متخلفة إلى العيش في الحيز الحضري الذي تتوفر فيه شروط الحياة الكريمة .

-**الحضرية** :أومايعرف بالتمدن، وهي تشير الى عمليات التغير الاجتماعي، التي يتم من خلالها إكتساب الناس أنماط الحياة الحضرية، فهي تدل على نمط الحياة التي يتميز بها المجتمع او طريقة حياة الناس في المدينة، وترتبط الحضرية بمصطلح التحديث الذي يهتم بشكل رئيسي بما تنجزه المجتمعات من تطورات مادية ومن إفراط في الإستهلاك[2] .

1-محمد عياصرة ثائر مطلق : مدخل الى التخطيط الحضري، المفاهيم والنظرية والتطبيق، ط1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015 ص144 .

2-نفس المرجع، ص 144 .

- **التعريف الإجرائي للحضرية :** هي طريقة في الحياة تتسم بأن يكون الناس فيها يسلكون أنماطا من السلوك المتطابق مع حياة الحضر، بإعتبار أن الحياة الحضرية تتميز بالتعقيد وتوفر متطلبات الحياة المادية والإجتماعية والخدمية المرفة .

-**السكن :** هو أحد الحاجات الأساسية للإنسان ويعتبر عنصرا هاما يحدد نوع الحياة،فهو يقدم المأوى ويوفر مختلف الإمكانيات والتسهيلات، التي تضفي على الحياة المنزلية الراحة والطمأنينة والأمان، وهو كذلك يؤثر في صحة الفرد وحالته النفسية وإنتاجيته[1] .

- **التعريف الإجرائي للسكن :**هو عبارة عن ذلك المأوى الذي يقيم فيه الفرد وأسرته، يشتمل على مجموعة من الغرف الأساسية ومطبخ وحمام، بحيث يوفر له جوا من الأمن والكرامة بإعتباره حقا من حقوق الإنسان، ويشترط أن تتوفر فيه جملة من المعايير الإجتماعية والنفسية والصحية، كشساعة البيت والتهوية والراحة النفسية وغيرها .

- **الإسكان الحضري :**يمكن تعريف الإسكان بأنه دراسة للوحدات السكنية التي يعيش فيها أفراد المجتمع، أوهو دراسة لرغبات ومتطلبات الناس الخاصة بمساكنهم، كما يمكن القول بأنه دراسة للمشاكل التي يتعرض لها الناس للحصول على مسكن ملائم، وهو ليس الحصول على سكن فقط بل هو عملية تهدف إلى إتاحة فرص للناس لبناء مساكنهم أو تحسين ظروف إقامتهم وتطوير قدراتهم لإعادة بناء ما تدهور منها[2].

- **التعريف الإجرائي للإسكان الحضري :** هو عبارة عن عملية تستهدف توفير السكن للناس وهو أيضا تنظيم وإدارة وصيانة المجالات السكنية لقاطنيها، وتوفير كل متطلبات

1- حسين رشوان، مشكلات المدينة،المكتب العربي الحديث،الإسكندرية،2002،ص95 .

2- إسماعيل إبراهيم الشيخ درة، إقتصاديات الإسكان، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 127، سنة 1988، ص29 .

السكن المريح والآمن للسكان، فهو بهذا أساس للمتطلبات المعيشية لجموع الناس في حواضرهم ومدنهم .

– **التهيئة الحضرية :** في اللغة من هيأ يهيئ تهيئة، وهي عبارة عن مجموعة من الخطط والإجراءات والأعمال التي تتدخل من خلالها الدولة في المجال الحضري، من أجل تنظيمه وفق متطلبات السكان من حيث النشاط، والسكن، والتجهيزات، ويجب أن يراعى في برامج التهيئة كل من الإنسجام والتكامل بحيث لا ينبغي جانب معين من المجال الحضري وإهمال الباقي، وكذا مراعاة التوازن في توزيع السكان ووسائل الإنتاج والخدمات والمرافق[1].

– **المفهوم الإجرائي للتهيئة الحضرية :**ويمكن إعطاء مفهوما إجرائيا للتهيئة الحضرية، بإعتبارها جزءا من البرامج التنموية تشمل جملة من الأعمال والأشغال الضرورية لإستكمال متطلبات حياة الناس في الحواضر والمدن، وهي عادة ما تسبق أو على الأقل تترافق مع عملية الإسكان نفسها، منها على سبيل المثال عملية الإمداد بالكهرباء والماء ومد لقنوات الصرف الصحي ومد شبكة الطرقات وغيرها .

سابعا : الدراسات السابقة : إن العلم تراكمي، يقصد بهذا ان على الباحث ان يطلع على إعمال الذين سبقوه في نفس الميدان وهذا يسمح بتطبيق بعض مناهج البحث التي يراها مفيدة والتي استخدمها غيره من الباحثين ومقارنة نتائج دراسته بدراسات غيره وذلك في محاولة

1– أوزيل روبير: فن تخطيط المدن، ترجمة بهيج شعبان، دون ذكرالطبعة، منشورات عويدات، بيروت 1983، ص 135 .

للوصول إلى نتائج أكثر تطابقا مع الواقع وبهذا قمنا بعرض دراستين لها علاقة بموضوع بحثنا .

الدراسة الأولى: دراسة حفيظي ليليا : أجرت دراسة بعنوان المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري، دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية رقم 07 المدينة الجديدة – علي منجلي – قسنطينة، وكان هدف هذه الدراسة يتمثل في التعريف بمشكل الاسكان الحضري وما يصاحبه من مشاكل كذلك تبيان النظريات والابحاث الميدانية التي حاولت دراسة الموضوع وتشخيص واقعه وكذلك معرفة العلاقة بين إنشاء المدن الجديدة وعملية الحد او التقليص من مشكلة الاسكان الحضري، ولقد طرحت التساؤلات التالية :

– الى أي مدى استطاعت المدينة الجديدة الحد من مشكلة الاسكان الحضري ؟

– ماهي خصائص البناء العمراني والاجتماعي في المدينة الجديدة وهل أثر على عملية تكيف السكان داخلها ؟

– ماهي وضعية السكن والتجهيزات الجماعية في المدينة الجديدة ؟

– وهل ساهمت في عملية جذب السكان لها ؟

فيما يخص الإجراءات المنهجية التي اتبعها الباحث فقد اعتمد المنهج الوصفي التحليلي، ومافيه من ادوات واساليب في اطار منهج البحث العلمي، كما استعمل الباحث العديد من التقنيات كالاستمارة والاستبيان والمقابلة والملاحظة والتحليل الإحصائي للجداول، بالنسبة للعينة طبقت العشوائية المنتظمة حيث تم اختيار العينة من مجمع سكاني يحتوي على 1000 مسكن يقع بالوحدة الجوارية، وقد انتهت الدراسة الى نتائج أهمها :

– تتأثر عملية تكيف السكان بالمدينة الجديدة بالخصائص العمرانية والاجتماعية لسكانها، حيث تبين ان هناك علاقة ارتباطية بين عملية التكيف في الوسط الجديد والخصائص العمرانية والاجتماعية للسكان .

– كلما تحسنت ظروف الاسكان بالمدينة الجديدة كلما زاد في جذب السكان لها، حيث ان هناك علاقة ارتباطية بين ظروف الاسكان بالمدينة الجديدة وعملية استقطاب السكان اليها .

الدراسة الثانية :دراسة محمد عزوز: أجرى دراسة تحت عنوان "مشكلات الاسكان الحضري"، المناطق الحضرية المتخلفة لمدينة سكيكدة نموذجا، وكان هدف هذه الدراسة التعريف بمشكلات الاسكان الحضري والتعرف على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية للاسكان الحضري وكذلك تشخيص الواقع الفعلي للاحياء المتخلفة و الاسباب التي اوجدتها، وقد طرح التساؤلات التالية :

– هل المناطق الحضرية المتخلفة تشكل خطرا يهدد افراد المجتمع المحلي من النواحي الامنية والصحية والاجتماعية ؟

– لماذا تشكل هذه الأحياء خطرا وتهديدا للمواطن ؟

– ماهي طبيعة الافراد والفئات الاجتماعية التي تسكن هذه الأحياء ؟

من الناحية المنهجية اتبع الباحث المنهج الوصفي الذي يتضمن تقنية المسح بالعينة وكذلك الملاحظة والمقابلة والاستمارة، وفيما يخص العينة فقد استخدم الباحث العينة العشوائية حيث تم اخذ 10بالمائة من مجتمع البحث لكل منطقة حيث بلغ عدد المساكن بالاحياء القصديرية الثلاثة 1490 مسكنا، وأنتهت الدراسة الى نتائج أهمها :

– يؤثر الإسكان في المناطق الحضرية المتخلفة على طريقة تنشئة الفرد وتكوين شخصيته

– يؤثر الاسكان في المناطق الحضرية المتخلفة على النواحي الصحية والاجتماعية والتعليمية والنفسية والبيئية والجسمية .

الفصل الثاني : السكن والإسكان

أولا : السكن الحضري

1- معنى السكن

2- تعريف السكن

3- شروط السكن الملائم

4- وظائف السكن

5- استخدامات المسكن ومشكلاته

6- أنماط السكن في الجزائر

7- سياسة السكن في الجزائر

ثانيا : الإسكان الحضري

1- تعريف الإسكان ومستوياته

2- قوانين الإسكان والتشريعات السكانية

3- الإسكان الحضري وعلاقته باستخدام الارض

4- الإسكان مشكلة حضرية

5- واقع وأسباب مشكلة الإسكان في الجزائر

تمـــــــــهيد :

يعتبر السكن من أهم وأكثر ضروريات الحياة عند الناس، وقد يؤدي فقدان المسكن للإحباط النفسي والإجتماعي ويجعل منهم يسلكون سلوكا غير سوي وغيابه يشكل أزمة، ويرتبط بمفهوم السكن بمعنى آخر لا يقل أهمية وهو عملية الإسكان، والتي تشير إلى حركة تمخض إجتماعية واسعة الآفاق خاصة في الدول النامية، بإعتبارهيرتبط بالتطور الإجتماعي والإقتصادي للشعوب، وعدم توفر المسكن هنا يعني أن هناك مشكلا إجتماعيا عويصا، وخاصة فيما يتعلق بالطبقات الإجتماعية الفقيرة من المجتمع، وذلك نتيجة عدم التوازن بين واقع الأجور وإرتفاع أسعار المساكن، وإذا علمنا أن السكن هو تلك العملية للتي تتكامل فيها الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والفنية والعمرانية وأيضا القانونية والتنظيمية والإدارية والتصميمية والتخطيطية، علمنا أن السكن ليس فقط لسد إحتياجات المجتمع من الوحدات السكنية فقطولكن لمواجهة متطلباته المعيشية المتغيرة، إذ أي قصور في جانب منها يؤدي إلى خلل في خطة وبرامج الإسكانالتي تعمل الدولة على توفيرها بأقصى جهد وفاعلية .

أولا : السكن الحضري :

1- تعريف السكن :

يعرف بأنه المقر الذي يلجا إليهاالإنسان ليقضي فيه جزءا معتبرا من يومه والسكينة والاستقرار شروط ضرورية للإنسان من اجل تجديد نشاطه وبالتالي المقدرة على مواجهة أعباء الحياة1، كما تستعمل في اللغة العربية كلمات:بيت، منزل، مسكن، وكلها تحمل معنى الإقامة في مكان البيت وهو اسم لمسقف واحد له دهليز يتخذ مأوى للإنسان او للبهائم سواء كان من الحجر أو غيره وقد سمي به مركبا مع غيره عدة أماكن مشهورة منهجيا، فاقترن اسم البيت بمعنى العائلة، الآن البيت هو رمز العائلة اما المنزل يعني مكان النزول، من ينزل نزولا ومنزلا فهو يحل عليه ضيف أو يحل بالمكان، والمسكن هو المنزل والبيت مكان السكن وجمعها مساكن ان تسكن منزلا يعني ان تقيم فيه وتتوطن2، إن النظرة القديمة التي كان فيها المسكن مجرد مأوى لم يعد لها أي اعتبار في هذا العصر بسبب طموحات الإنسان وما وصل إليه من تطور علمي واقتصادي واجتماعي، هذا التطور الحاصل في شكل المساكن جعل المهتمين يصفون إشكال هذه المساكن حسب درجة تناسبها مع متطلبات الإنسان الحديث، ومدى توفيرها لراحته، ومن هذه التصنيفات ماجاء في الموسوعة العربية العلمية، حيث يطلق على المسكن الأمن والمريح والسكن القياسي هو سكن يحتوي على التهوية والتدفئة مما يساعد على البقاء في حالة جيدة كما يمد كل فرد من إفراد الأسرة

1- الصادق مزهود : ازمة السكن في ضوء المجال الجضري، دار النور الهادف، الجزائر، 1995، 56.

2- رجاء مكي طبارة : مقاربة نفسية اجتماعية للمجال السكني، المؤسسة الجامعية للدراسات النشر والتو زيع، بيروت، 1995، ص86.

الواحدة بالمساحة الكافية للشعور بالخصوصية والحرية والاستقلالية،كما يجب ان يحتوي المسكن القياسي على الماء البارد والساخن وجهاز معد خصيصا للتخلص من النفايات، بالاضافه إلى الإضاءة الكهربائية ليلا وضوء الشمس نهارا .

أما المباني المهدمة والرديئة والغير صحية أو المزدوجة تسمى السكن دون القياسي، حيث أن استفاء المسكن الصحي القياسي على كل الضروف المذكورة يؤدي الى العمل المثبر، أما المبنى دون القياسي لعدم تناسبه مع حجم الاسرة وعدم استفاءه على الوسائل الصحية يؤثر تاثيرا بالغا في انماط الاسرة ومظاهر سلوك افرادها ونشاطهم،[1] والزوايا التي يمكن تعريف المسكن منها كثيرة ومتعددة، حيث ان السكن لايقوم في الفضاء بل في مجال معين، وعليه فانه يمكن اعطاءه تعريفا من الناحيه الجغرافيه من حيث انه يقدم وظيفة هامة من الوظائف الحضرية او الريفية يحتل مجالا جغرافيا محددا بالمكان والزمان وهو ضرورة ملحة للانسان من اجل الانطلاق في ممارسة نشاطاته،[2] كما يمكن تعريف السكن على انه المؤسسة المستقره التي تسود فيها العلاقات الانسانية وجها لوجه، وهو الذي يكفل تماسك الاسرة ورقيها وفيه يبلور كل فرد ذاته وكيانه الاجتماعي ويمارس حياته الخاصة، وهو بذلك حاجة من اهم الحاجات لحياة الاسرة وشكل من اشكال ثقافتها المادية وحيز اومجال لتحقيق الخصوصيات الانسانية الفردية والعائلية، إن المسكن هو الوحدة السكنية في التجمع العمراني الذي يتمثل في بناء او جزء منه مخصص للسكن عائله واحده سواء كان هذا المبنى من دور

1 –الموسوعة العربية العالمية، ص13 .

2 –الصادق مزهود، مرجع سابق، ص 57 .

واحد اوعدة ادوار بشرط ان يكون فيمجموعة مكون ليكون واحد مشغل فالمسكن يتكون غالبا من غرف سكنية مركزة في ثلاث اجزاء رئيسية هي :

أ- جزء للنوم .

ب- جزء للاستقبال .

ج- جزء الخدمة.[1]

يعتبر المسكن من اهم المؤشرات التي تعكس قدرات المجتمع الحضارية المادية خاصة الاقتصادية منها ودليلا مترجما لماضيه وحاضره، وتبعا لانماط السكن وارتفاعها زمواد البناء المستخدمة فيها، ومدى توفر التجهيزات الصحية بها والتي من خلالها يمكن الحكم على درجة صلاحية تلك المساكن ومدى قدرتها على توفير الراحة لساكنيها .

- **تعريف السكن من حيث الشكل :**تتميز المساكن من خلال مظهرها الخارجي باختلافها وعدم تجانسها لا من حيث الشكل الهندسي ولامن حيث مادة البناء المستعملة فب تشييدها، اما المجال الخارجي فهناك مساكن تقع في مجال مفتوح والبعض يقع ضمن مجال مغلق يشرف على منطقة خضراء .....الخ.

أما تعريف السكن من حيث المضمون :فتختلف المساكن في تقسيماتها الداخلية فهناك مساكن تتكون من غرفة واحدة ومساكن تتكون من غرفتين او اكثر كما ان الغرف في حد ذاتها تختلف من حيث الحجم من مسكن لاخر، كما تختلف التجهيزات الصحية المكونة منها

1 -فاروق عباس حيدر : تخطيط المدن والقوى، ط1، 1994، ص68 .

2- شروط المسكن الملائم للسكن الأدمي : حتى تتمكن الاسرة من توفير السلامة والصحة النفسية والجسمية لافرادها يجب ان تحصل على مسكن يوفر كل التسهيلات والخدمات الضرورية واللوازم المطلوبة وعوامل الراحة، وفي هذا كله يجب ان تتوفر مجموعة من الشروط لضمان السلامة والامن في المسكن وقد صنف محمد خيضر توفيق هذه الشروط الثلاثة :[1]

2-1- شروط توفير الحاجات النفسية : وتتمثل في :

أ- التهويةوالإضاءة والتكييف والتدفئة لكل زاوية من زوايا المسكن .

ب- تجنب حدوث الضوضاء داخل المسكن .

ج- توفير مجالات كافية لممارسة الرياضة ولعب الاطفال .

2-2- ضرورة حماية الاسرة من الامراض المعدية : وذلك من خلال :

أ- تزويد المسكن بالمياه الصالحة للشرب والاستعمال المنزلي .

ب- التخلص من الفضلات بطريقة صحية .

ج- مكافحة جميع انواع الحشرات التي تتسبب في انتشار الامراض .

د- حفظ الاطعمة الصالحة والتخلص من المواد الغذائية المنتهية الصلاحية .

ه- اخضاع الحيوانات الاليفة للفحص لتفادي اصابتها بالعدوى الجرثومية .

و- تخصيص غرفة لكل فرد لتجنب الامراض النفسية والجسمية .

1- توفيق محمد خيضر: الشامل في الصحة العامة، دتر الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 1992، ص119 .

2-3- شروط الوقاية من الحوادث المنزلية :

أ- اقامة المسكن على ارض صلبة وثابته .

ب- تفادي استعمال مواد بناء مغشوشة والاعتماد على المواد التي لها قوة احتمال لاطول مدة ممكنة .

ج- توفير كل ما يلزم للوقاية من الحرائق وحوادث الكهرباء والغاز .

د- الصيانة الضرورية للمرافق والتوصيلات الكهربائية والمجاري الصحية، ولقد عرفت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحق في سكن ملائم1، بأنه مؤلف من مجموعة من الاهتمامات المحددة وتشكل عناصر مكونة هذه في مجموعها الضمانات الأساسية الممنوحه قانونا لجميع الاشخاص بموجب الفانون الدولي وهي :

- تضمن الحماية القانونية ضد الاخلاء أو المضايق هاو التهديدات .
- اتاحة الخدمات والموارد والبنية التحتيه بشكل مستدام .
- القدرة على تكلفة السكن وضرورة تامين اعانات للسكن لغير القادرين .
- يجب ان يتوفر للقاطنين الحماية من الاشياء التي تهدد الصحة .
- ان يكون السكن سهل الوصول .
- وجود السكن في موقع قريب من موقع العمل والمراكز الصحية والمدارس .
- ان يعبر السكن عن هوية المكان المتواجد فيه .

1- توفيق محمد خيضر : مبادئ في الصحة والسلامة العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2001، ط1، ص96

3- وظائف السكن :

يقدم السكن عدة وظائف أساسية انطلاقا من شكله والغرف التي يتكون منها والتجهيزات التي يتوفر عليها، ويوضح عبد الحليم الدليمي بالاستناد الى ما قدمه روبرت لورو في دراسته حول ايكولوجية الإنسان ان المسكن يستجيب الى ثلاث وظائف[1] :

أ- يقي الفرد من العواصف والامطار والثلوج والشمس .

ب- يحافظ على الفرد من العدوان الخارجي .

ج- يحافظ على السرية .

كذلك بالاعتماد على ما قدمته جاكلين بالماد فتبين في دراستها حول مشكل السكن انه يلبي اربع وظائف اساسية :

أ- يحمي السكن الفرد من العالم الخارجي وتشرح هذه العبارة في قولها " لايراني احد" الا في الحالة التي اريد فيها ذلك .

ب- وظائف حفظ الانا في وسط المجال الذي تعيش فيه الاسرة،يجب ان يوفر لكل فرد من اعضاء العائلة الاستقلال في المجال الذي تشغله العائلة .

ج- وظائف الضمانات الاجتماعية وتكوين وحدة العائلة أي يجب على السكن ان يوفر مجالا خاصا بالاطفال ويوفر مكان للتركيز النفسي والاستهلاك العاطفي يجب ان يوفر ايضا مجالا يسمح لكل عضو من اعضاء العائلة ان يقوم بدوره وان يتطور .

1- عبد الحميد الدليمي : دراسة في العمران السكن والاسكان، المرجع السابق، ص35-37.

د- وظائف الاستقبال والحياة الاجتماعية التنظيم الحر للمجالات وظيفة المحافظة على الاشياء القديمة وامكانية ادماج وسائل الحياة العصرية .

المسكن يعتبر ماوى للانسان هذا المفهوم من المعاني التقليدية التي ترافقت منذ فترة زمنية بعيدة، وياخذ معنى المكان الذي تتحقق فيه الحاجات الجسدية ورعاية الاطفال وحفظ الممتلكات، وعلاوة على ذلك فهو ليس مكانا للإيواء فقط ولكنه وعاء للتنشئة الاجتماعية ومجال اقامة العلاقات الأسرية[1]، ويمثل السكن بيئة السكانية، الجيرة الحي الصغير او الهيكل البنائي الذي يتخذه الانسان مأوى، والبيئة التي تجاور هذا البناء بما فيه كل الخدمات والتسهيلات والاستعدادت والوسائل اللازمة للصحة الجسمية والعقلية والتعايش الاجتماعي السليم للاسرة والفرد،[2] كما يحقق السكن وظيفة الحماية هذا المعنى الذي يتحقق خلال اعتبار المسكن احد مصادر الامن الذاتي للاشخاص فهو الذي يدرأ عنهم المخاطر مهما كان نوعها وبذلك يعطي الاحساس بالانتماء للمجتمع، وبناء عليه اصبحت الحماية تحمل بين طياتهامعاني الاستقرار والرضا لذلك يسعى الاشخاص الذين يفتقدون لهذا الشعور الى الانتقال من مكان لاخر لتحقيق الهدف المنشود .

يلعب شكل المسكن وما يحتوي عليه من تجهيزات والتي تعتبر بدورها مرءات عاكسة لمستواه الاجتماعي والثقافي اهمية كبيرة في تكوينه وتنشئته، ان وظيفة السكن وخلق الاستقرار والتقارب بين الافراد والاسر وحسن الجوار وحياة اجتماعية مرغوب فيها، لذلك المسكن اولوية الحاجات عند الافراد وليس بمعنى ذلك ان الافراد والاسر تسكن لمجرد

1- عبد الرؤوف عبد العزيز الجرداوع : الاسكان في الكويت، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ص27

2- عبد الحميد الدليمي : الاتجاهات النظرية حول مشكلة الاسكان، مجلة الباحث الاجتماعي، ع5، 2004، ص114.

اللجوء باعتبار المسكن يمثل حاجات فزيولوجية واجتماعية وسيكولوجية وثقافية، ومن المفروض ان يوفر لكل فرد من افراد الاسرة كل وسائل الراحة سواء جسدية او نفسية كما يضمن طموح تقسع العائلة سواء من الناحية المادية او التنمية الفكرية او الانشراح العاطفي.

4- استخدامات المسكن ومشكلاته :

4-1 الحاجات الفيزيائية الضرورية بالمسكن : يحتاج المسكن من اجل استمرار وظيفته الى مجموعة من الشبكات اما ان تظهر على السطح وان تكون مغمورة كذلك يحتاج الى مجالات متنوعة من اجل تحسين منظرها وتنميتها وتوفر هذه الحاجيات يسهل حياة الأسر وكذلك الحياة المنزلية، ومن بين هذه الحاجات نجد :

أ - **المياه المنزلية** : المياه هي العصب الرئيسي لحياة أي كائن حي لذا فكل فرد يسعى لان يزود منزله بها ولذلك تسعى السلطات المحلية في كل إنحاء الوطن لتسهيل العملية من اجل تزويد مساكن الإفراد بالماء في المنزل واستعماله متعدد وضروري للنظافة والشرب والطهي ...الخ، ويجب ان تكون المياه بشكل كافي ومعالجة وبجودة عالية، ففي بلدنا كثيرا ما نسمع ونرى ما يعانيه سكان العمارات من عدم توفر المياه وخاصة في الطوابق العليا وهذا ما يظبط الاسر الى شراء صهاريج المياه وتكون في اغلب الاحيان غير مراقبة من المصالح المعنية، بالرغم من لجوء الدولة الى تحلية مياه البحر بالاضافة للسدود المتوفرة الا ان المواطن لازال يعاني من ندرة المادة الحيوية واذا توفرت تكون في اغلب الاحيان ملوثة وتسبب الامراض .

ب- قنوات الصرف الصحي : هي قنوات تصريف المياه القذرة من داخل النزل الى الحفرة الخاصة بكل مسكن، وتعد هذه القنوات بنى تحتية اساسية تظهر في ادوات التعمير، ان هذه الشبكة التحتية تفرز الكير من المشاكل كونها لمصدر من الامراض المختلفة والروائح القذرة، وعند انشائها تتطلب تكاليف باهظة لذلك فاغلب مساكن البناء الفوضوي لاتتوفر على صرف صحي .

ج- الكهرباء والغاز : تعتبر من اهم وسائل الاستخدامات المنزلية وتعد من اهم الراحة بالمنزل .

د- المطبخ، الحمام، المرحاض : هي مرافق اساسية وضرورية لكل مسكن خاصة في المساكن الحديثة لأن بعض المساكن التقليدية من عدم توفر هذه المرافق خاصة الحمام بالنسبة للسكنات الهشة والاكواخ .

وتعرف كل هذه العناصر الاساسية بمعامل الراحة بالمساكن والتجهيزات الصحية وكل مازادت درجة وجودها توفرت الراحة لافراد الساكنين .

4-2 عناصر المسكن : ينقسم المسكن الى عناصر اساسية تؤدي وضائف خاصة بكل عنصر وهي كما يلي[1] :

أ- منطقة النوم :يعد هذا المجال في السكن خصيصا للنوم وذلك طلبا للراحة والهدوء ويجب ان تبتعد هذه المنطقة عن منطقة الخدمات والعمل والمعيشة لتوفير الهدوء والراحة

1- فاتن مصطفى كمال : تاثيث المسكن، مجلة المودة، القاهرة، 2005، ع33، ص17.

النفسية، كما يجب ان تتوفر بها بعض الشروط الصحية مثل : التهوية الكافية، ضوء الشمس، ومن الافضل والافضل الا يزيد عدد الافراد في كل حجرة عن اثنين .

ب- منطقة المعيشة : وهي المنطقة الحيوية بالمسكن وتتم بها عدة انشطة ولكنها عادة ماتكون انشطة خاصة بأفرادالأسرة لذا يجب ان تكون في مكان منعزل عن المدخل الرئيسي للمسكن، حتى يستطيع أفراد الأسرة ممارسة أنشطتهم بكل حرية وراحة، كما يتم في هذه المنطقة اجتماع الاسرة وممارسة الهوايات وتناول الطعام، وقد يتم استقبال بعض الزوار المقربين .

ج- منطقة الخدمات : من المناطق المهمة بالمسكن تضم المطبخ، والحمام واماكن التخزين ومدخل السكن في غالب الاحيان تتم الانشطة الخاصة بكل عنصر في المنطقة المحددة لها، لكن قد تجتمع الانشطة في منطقة واحدة مثل المعيشة والنوم وينتشر ذلك في المساكن ذات المساحات الصغيرة، والمساكن الفقيرة :

4-3 التقسيم الداخلي للمسكن وحجم الأسرة : تعاني الكثير من الساكن في الجزائر من الضيق وارتفاع الكثافة بها خاصة في المساكن الجماعية او المساكن الممولة من طرف الدولة بحيث لا يمكنها تموبل مشاريع سكنية ضخمة تحتوي على عمارات مرتفعة وفاخرة وذات شقق واسعة وغرف مريحة وذلك يرجع لعدة عوامل منها ارتفاع اسعار العقار وارتفاع اسعار مواد البناء واضمحلال المساحة العقارية بسبب النمو الحضري، وتغير

الضروف الاقتصادية وتحرير المبادرات بالانفتاح على اقتصاد السوق وكذا التخطيط العمراني الغير سليم[1] .

5- أنماط السكن في الجزائر :

5-1 تعريف أنماط السكن : كثيرا ما يتداول مصطلح انماط السكن وذلك انطلاقا من اشكال المساكن ومضامينها، فمن حيث الشكل تختلف في مظهرها الخارجي أي انها ليست متجانسة من حيث مادة البناء، والشكل الهندسي اما بالنسبة للمضمون فمن حيث التقسيم الداخلي للمسكن اما ان يتكون من غرفة او غرفتين او ثلاث او اكثر وكل منها يختلف عن الاخر من حيث الحجم ويصطلح البعض على هذا المفهوم بنوعية السكن الذي يعرف بانه "الوحدة السكنية التي تضم مجموعة من السكان الذين لهم مستوى معيشي وتتمثل هذه الوحدة السكنية في الشكل الهندسي المعماري الذي يميزها عن بقية الوحدات السكنية الاخرى كالعمارات والمباني الارضية، ويعرف النمط على انه شكل يحمل اخص الصفات التي يتميز بها معظم افراد فئة معينة وما يعتبر عينة مختارة لهذه الفئة، يضاف الى ذلك ان فريق اخر يوازي بين مفهومي النمط والنموذج بحيث يعبر عن عينة تمثيلية تجمع العدد الاكبر من العناصر طريقة السكن والعيش لمجتمع ما[2]، اما معجم علم الاجتماع فانه يعطي دورا لمصطلح النمط على انه استخلاص العناصر الثابته والتي من خلالها نستطيع ان نقارن

1- عبد الحميد الدليمي : الواقع والضواهر الحضرية، منشورات جامعة قسنطينة، 2004، ص18 .

2- خليل عبد الله مطاوع : مدينة العلمة السكان والعمران وتهيئة المجال الحضري، رسالة ماجستير في تهيئة المجال، قسنطينة،1994، 238.

ونصنف، فيدل هذا المصطلح على مجموعة من الصفات المميزة لشكل البناء الخارجي من الناحية الهندسية لمجموعة من المساكن بحيث تميزها عن المساكن الاخرى[1] .

5-2إشكال نمط السكن : من بين انماط السكن الموجودة في القطر الوطني مايلي :

أ- نمط السكن الفردي : هو مسكن تستعمله اسرة واحدة تكون في اغلب الاحيان اسرة نووية وقد يكون هذا المسكن خاص بالاسرة أي ملك لها وهي التي قامت ببنائه او بشرائه او كرائه بهدف الاستعمال الفردي وهذه المساكن تجمع بين الطابع القديم والحديث من حيث الشكل الخارجي، تعرف بكتلتها البسيطة، وهذا النمط يمكن القول انه عبارة عن تزاوج بين النمط التقليدي والحديث او بعبارة اخرى مزاوجة بين الطراز العربي القديم والمتطور الحديث هي مساكن دون حديقة او ساحة ويمكن تصنيف نوعين من هذا النمط :

• **مسكن فردي قديم :** ويتمثل في الفيلات الفاخرة التي ظهرت في اوروبا وانتقلت الى دول العالم الثالث، شيد في الجزائر كنمط يعبر عن الربط الاوروبي للوصول الى المركز الاجتماعي المتمثل في البرجوازية الصغيرة التي تهدف الى التباهي والتفاخر سواء بالسكن فيها اوتركها لمواسم الراحة والاصطياف وعلى الرغم من انها نمط قديم الا انها بنيت بمواد حديثة نوعا ما في ذلك العصر كالحديد والخرسانه والحطب والاسمنت وتتضمن الشرفات والحدائق[2] .

أماالأنماط السكنية الخاصة بالجزائريين فانه قليلا مانجد هذا النمط نظرا لطبيعة المجتمع الجزائري عامة والأسرة الجزائرية خاصة التي نميل الى السكن العائلي .

1- وحيد حلمي حبيب : تخطيط المدن الجديدة، دار مكتبة المهندسين، القاهرة، ج1، 1991، ص63.

2- عبد الحميد الدليمي : الاتجاهات النظرية حول مشكلة الاسكان، مرجع سابق، ص114.

• **مسكن فردي حديث** : بني هذا النمط من المساكن بعد الاستقلال، وفقد خاصيته كونه يشير الى طبقة اجتماعية معينة، بل أصبح بإمكان الكثير من الفئات الاجتماعية المختلفة إن تجد فيها متنفسا لأفكارها ورغباتها وإبداءرأيها في تصميم البيت وكيفية توزيع الغرف بالإضافة لإحساس الامتلاك وحرية التصرف فيها كإضافة غرف جديدة أو طوابق، لكن هذا المسكن كثيرا ما يتخذ الشكل التقليدي وذلك ببنائه على مستوى الأرض بوضع فناء يتوسط الدار، وتشكل الغرف حلقة دائرية تطل على الفناء وقد تضاف سلالم تؤدي الى السطح وما يميز هذا النوع هو البناء لان عملية بناءه تتطلب إمكانيات مادية خاصة لذلك فان اغلب هذه المساكن في الجزائر لاتبنى دفعة واحدة بل عبر مراحل ويأخذ شكلا نهائيا لأنه سكن متوارث .

ب- النمط الجماعي : هو عبارة عن العمارات التي تتكون من مجموعة من الطوابق ويشترك سكانها في مدخل واحد وقد تكون متجانسة في الداخل وتختلف من حيث عدد الغرف1، كذلك هو المسكن الذي تستعمله اسر عديدة سواء كانت تربطهم علاقات قرابية أم لا، وينقسم هذا النمط من السكن الى :

• **مسكن جماعي تقليدي** :هذا النوع من المساكن يبنى من طرف الإفراد طبقا لممارستهم اليومية الخاصة بالعائلة التقليدية "الفلاحة" التي يعمل إفرادها في الزراعة وقد بني بمواد

1- الصادق مزهود : مرجع سابق، ص60.

بسيطة تقليدية وقد كان مسكنا ريفيا متواضعا مهيأ لتلبية حاجات أهله بشقيه الداخلي والخارجي وابتعد عن الإسراف في استعمال مواد البناء ويتميز بالبساطة[1] .

وقد حافظ المسكن التقليدي على بقاءه ونسقه القديم حتى اواخر القرن ال19 وبدأت الإشكالية المستعارة من المدينة تدخل القرية بعد دلك فحل الحجر الأبيض وحجارة الباطون محل الطين والتراب الأبيض، معظم المساكن القديمة من الخارج محاطة بسور عالي وكانت وظيفته حجب المسكن عن الطريق والمساكن المجاورة له، وهو نمط متسع في المدن الإسلامية تتخلله بوابة كبيرة وضمنها بوابة صغيرة يدخل من خلالها ارض الدار[2] والسكن كان يأوي العائلة منت الأبوالأبناء المتزوجين وكل الأهلأما من الداخل فهو عبارة عن بناية تتمحور حول ساحة مركزية تدعى الحوش وهو يعتبر كحيز مشترك ينتمي اليه جميع السكان، وتفصله عن الشارع تجهيزات مختلفة تدعى ممرات السقيفه او الدهليز حيث يحمي السكان من كل مكروه وتمنح البناء فرصة الاختفاء عن حظور الظيوف من الرجال فهذه الساحة ليست مجرد فراغ بل هي احد الركائز المعمارية والاجتماعية الاساسية التي تميز الاقامة في المدينة[3] .

• **مسكن جماعي حديث** : بعد الحرب العالمية الاولى بدا المجتمع الريفي يتجه الى الحضرية وهو مجتمع جمع بين الريفية والحضرية للتغلب على ازمة السكن والاسكان التي عرفتها الدول الاوروبية نتيجة الدمار والخراب الذي خلفته الحرب، وبعد الحرب العالمية

1- رجاء مكي طبارة : مرجع سابق، ص104،105.

2- المرجع السابق، ص105.

3- نفسالمرجع، ص62.

الثانية بدات الهجرة نحو المدن تتسع واخذ عدد المساكن يتزايد وبدات تنشأ الاحياء الجديدة وادخل استعمال المياه والكهرباء والتجهيزات التكنلوجية بالمنازل، فالمسكن الجماعي الحديث عكس المسكن التقليدي فهو شقة داخل بناية يتم الدخول اليه عبر درج او يمكن ان يكون بناء مستقل مثل فيلا او قصر سمتها العائلية الاساسية مغادرة الابناء لمنزل الاباء تطلعا لحياة الاستقرار ويقسم هذا المسكن الى :

- صالون أو اثنين .
- غرفة للجلوس أو الاستقبال .

غرفتين او اكثر للنوم .

- حمام أو إثنين .
- مطبخ وبجانبه غرفة للمأونة .
- مدخل اساسي يوزع الغرف يمينا وشمالا .
- غرفة شرفة اساسية .
- شرفات ثانوية .

أما في المساكن المبنية من طوابق فتكون غرف النوم في الطابق العلوي مضافا اليه حماماتها الخاصة بها[1] .

1 – رجاء مكي طبارة : مرجع سابق، ص115، 116.

ج- النمط الأوروبي : يتكون عادة من طابقين أو اربعة طوابق، تتميز باشكالها الخارجية المزخرفة وجدرانها السميكة وسقوفها المغطاة بالقرميد الاحمر، وتمتاز باتساع حجمها واتساع غرفها .

وهناك انماط اخرى من السكن نذكرمنها :

- نمط الفيلات، - نمط المحتشدات، - نمط السكن الفوضوي .

6- سياسة السكن في الجزائر : بعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها في وضع جد متدهور في مختلف القطاعات في وضعية تحتاج الى إعادة النظر في التركيب والتسيير لهذا لم يحظى قطاع السكن باهتمام كبير من طرف السلطات حيث اعتقدوا ان هجرة الاعداد الضخمة من المستوطنين توفر امكانيات جديدة للسكن امام الموظفين الجزائريين مما جعل الدولة تطمئن وتهتم بالمجالات الاخرى كما أعتبر المسؤولون أن عملية تاميم الارض تساهم في رجوع سكان الضواحي بالأحياء القصديرية الى الأرياف واحياء الزراعة وبالتالي تخفيف الضغط عن المدن، فكان الاتجاه في ميدان السكن منصب على اعادة بناء القرى المدمرة اثناء الحرب لتحقيق الهجرة العكسية الى الارياف، مع تاجيل بناء المساكن الجديدة في المدن بالاستفادة من المساكن الأوروبية الشاغرة واستثمار الامكانيات المادية لانجاز المشاريع، وكانت النتيجة تأخر قطاع السكن مما خلق ازمة السكن، فكان يجب الانتظار حتى المخطط الرباعي الاول (1970.1974) لكي تاخذ سياسة البناء والتسيير تدريجيا ابعاها وهذا الاهتمام نتج نظرا لتعقد وظعية السكن في البلاد، ومع بداية الثمانينات اصبح لقطاع السكن مكانة بارزة في السياسة الوطنية من خلال المخطط الخماسي الاول

(1980.1984)1، اين حظي قطاع السكن باهتمام كبير ويبرز ذلك من خلال الميزانية الضخمة المخصصة له مقارنة بالمخططات السابقة وقد تواصلت المخططات من خلال المخطط الخماسي الثاني والذي ينص على ضرورة التخفيف من حدة التوتر الذي يعرفه هذا القطاع .

وهكذا فان السياسة التي اتخذتها الدولة من سنة 1962 كان لها التاثير المباشر على تطور حظيرة السكن وهذا ما تعكسه الانجازات المحققة والوضعية التي وصلت اليها في يومنا هذا وقد مرت هذه السياسة بمرحلتين الأولى تلت الاستقلال مباشرة في حين الثانية بدأت في الثمانينات بانتقال الدولة الى اقتصاد السوق .

ثانيا : الإسكان الحضري :

1- تعريف الإسكان : مفهوم الإسكان أهم واعم مما هو متداول، فهو ليس مجرد جدران وتصاميم هندسية بل هو حياة متكاملة من خدمات وأنشطة وترفيه، انه بيئة حضرية متكاملة.

- هناك من يعرف الإسكان على أنه : دراسة للوحدات السكنية التي يعيش فيها الناس، هو دراسة لسوق إنتاج الإسكان، وهو كذلك دراسة لرغبات متطلبات الناس الخاصة بمساكنها، والمشاكل التي يتعرض لها الناس للحصول على مسكن .

- لكن هناك مفهوم أشمل للإسكان، بحيث يعرف على أنه : مجال ذو نظام متداخل يتطلب تطبيق علم العمران والاجتماع والاقتصاد والعمارة والتصميم الداخلي والسياسة وعلم النفس وعلم القانون حيث ان مكونات الإسكان متداخله ومعتمدة على مجالات اخرى، ويبدو

1- خير الله عمار : تنظيم التنمية والبحث الاجتماعي، محاولات التطبيق منهج الاشتقاق حالة الجزائر، مجلة الثقافة، الجزائر، ع130، 1994، ص9.

احيانا انه من الضروري معرفة كل هذه النظم والنواحي لحل مشكلة ما من مشاكل الإسكان او لاختيار مسكن معين[1] .

وهناك معاني عديدة للإسكان، من بينها نجد مثلا2:

أ- عند المعماري : تصميمات تتوافر فيها الراحة والجمال

ب- عند المخطط العمراني : توازن بين العرض والطلب، كما هو توازن في السكان مع مكان العمل، وهو كثافات تنظم متطلبات المجتمع من مرافق وخدمات عامة، وهو التبصر بالاحتياجات المستقبلية القريبة أو بعيدة المدى، كما هو تنظيم لعلاقة المسكن بالخدمات اليومية والموسمية، هو العنصر الرئيسي في تخطيط المدن الذي يمثل أكثر من 60 % من محتواها النائي .

ج- عند السياسي : هو حق لكل مواطن يلتزم المجتمع بتحقيقه . كما انه التزام بتحقيق الرغبات الآنية للمواطنين في الحصول على المسكن الملائم بالإمكانيات المناسبة ورفع المعانات عن ساكني المخيمات أو الذين يقيمون تحت وطأة الاستئجار مطالبين المجتمع ممثلا في حكومته او هيئته بالعمل على حل هذه المشكلة بكل الوسائل ومختلف الطرق .

د- عند الاقتصادي : هي دخل وتكاليف وقروض وعائد ودعم .

ه- عند القانوني : عقود بيع وشراء ورهن وعلاقة بين المالك والمستأجر، مساواة وعدل بين المالك والمستأجرين، كما هو التزام باللوائح والنظم والتشريعات التي يضعها المشرعون و- عند الإجتماعي : أسرة ومجتمع و أساس الحياة الاجتماعية السليمة التي لاتشوبها

1-سمير نور الدين الوطار : محاضرة بعنوان الاسكان مقدمة ومفاهيم، العدد 7 .

2- المرجع السابق .

الفاحشة او الجريمة، كما هو أساس المتطلبات المعيشية، وهو ارتباط بالبيئة المحلية واستيطان بالمناطق الجديدة وهو حركة تفاعل لأصناف مختلفة من البشر عقائديا واجتماعيا وثقافيا وسلوكيا .

ي- عند المنتج : إنتاج لسلعة وصناعة وتأثيث وتسويق، بناء أكثر عدد من الوحدات السكنية بأقل تكلفة ممكنة وفي اقل وقت ممكن في أي مكان مناسب، وهو توفير لمواد البناء والعمالة وتنظيم تداولها .

ك- عند الإداري : تنظيم وإدارة وتشغيل وصيانة والإسكان عند العامة وهو العامل الأول للاستقرار الفكري والعملي وهو أمل الأجيال وتعبير عن حب الاقتناء وسر استمرار الحياة ومصدر من مصادر الرزق، كما هو مصدر للاستثمار الطويل، وسيلة للادخار.

2- متغيرات الإسكان ومستوياته :

1.2- متغيرات الإسكان :تتحدد عمليةالإسكان في أي مجتمع في ضوء ثلاث متغيرات أساسية وهي:

أ- متغير التطور الاقتصادي بالنسبة لغيره من المجتمعات الاخرى : فمن ناحية تعتبر مرحلة التطور الاقتصادي التي يمر بها المجتمع مؤشرا اساسيا للمستوى السكني خاصة اذا وضعنا في الاعتبار ان قدوم السيارة مثلا قد تتطلب ضرورة مكان اضافي لإيوائها "جراج" كما ان استخدام الكهرباء والغاز وانابيب المياه كانت اسبابا مباشرة لتقلص حجم المطبخ .

ب- متغير الموقع والاقليمي الجغرافي للوحدات السكنية : هذا المتغير يلعب دورا كبيرا في تحديد مستوى السكن اللائق بساكنيه، فبحسب إختلاف المناطق والأقاليم يكون

إختلاف المناخات ومن ثم الأهمية القصوى التي يحدثها المناخ والمناطق الحارة أو الباردة في عملية تهيئة الإسكان، الامر الذي يؤكد اهمية الموقع الاقليمي كمحدد لمستويات الاسكان.

ج- متغير دخل الاسرة :ومستوى دخل الأسر، له دور كبير في تحديد مستوى سكن، فالاسرة تستطيع في حدود دخلها ان تقوم باختيار المسكن الذي يتناسب مع هذا الدخل .

2-2- مستويات الإسكان : يمكن ان نميز بين ثلاث مستويات للاسكان هي :

أ-المستوى الادنى : وهو يمثل نقطة معينة يتعين على اساسها ضرورة تدمير او ازالة الوحدات السكنية التي تقل عن هذا المستوى .

ب- والمستوى الاعلى : والذي تحدده قوانين الاسكان التي تعمل بها الحكومة لتنظيم عمليات البناء والتشييد حتى وان كانت غير مدعمه بمساعدات حكومية .

ج- والمستوى الأمثل : والذي تتخذه السياسات الاسكانية هدفا تعمل على تحقيقه في المستقبل .

وعلى الرغم من ان وظيفة الاسكان الاساسية تتمثل في تقديم الماوى وتوفير مختلف الامكانيات والتسهيلات التي تضفي على الحياة المنزلية قدرا من الراحة والطمانينة والامان وفيما سبق، نستطيع ان نقرر ان المستويات الاسكانية هي محصلة نهائية لتفاعل عدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الامر الذي يجعل من المشكلة متعددة الابعاد من ناحية ومشكلة نسبية من ناحية اخرى، فعلينا ان نضع في اعتبارنا عوامل البيئة التي تتضمن الاستخدام العام للارض وتوفير متطلبات البنية الاساسية الى جانب الاهتمام بمشاكل البيئة

كالتلوث والضوضاء وغير ذلك من الامور التي اولتها تشريعات الاسكان في بعض الدول المتقدمة اهمية ملحوظة لخطورة ما يترب عليها من نتائج[1].

3- قوانين الاسكان والتشريعات السكانية :

تنفرد المشكلة الاسكانية بخاصيتين احدهما ايجابية والاخرى سلبية او بعبارة اخرى تنطوي المشكلة على جانبين الاول تشييدي والثاني تقييدي، وفي هذا المظهر المزدوج لمشكلة الاسكان يكمن السبب في وجود نوعين متطورين من قوانين الاسكان :

- **النوع التشييدي :** الذي يهدف الى زيادة العرض للمنازل الجيدة والملائمة .

- **النوع التقييدي :** الذي يهدف الى منع اقامة وحدات سكنية دون المستوى والمتعمق في فلسفة القانونيين يجد ان ليس هناك اختلاف او تناقض بينهما بل على العكس يجد ان كلاهما مقوم ضروري لسياسة اسكان حكيمة، وانه لن تحل مشكلة الاسكان دون الركون اليهما، وبطبيعة الحال تختلف القوانين المنظمة للاسكان من بلد لاخر تبعا لاهداف السياسة العامة للبلد وباختلاف الايديولوجية المسيطرة . ففي الولايات المتحدة مثلا تتضمن قوانين الاسكان بناء المنازل براس مال خاص طبقا لتعليمات وقيود موضوعة ينص عليها القانون، هذا في الوقت الذي تتضمن فيه قوانين الاسكان في معظم بلدان اوروبا تدخل الدولة بشكل ايجابي لتنشيط انشاء مساكن قليلة التكاليف وصحية للعاملين بالاجر، وهكذا نجد انفسنا امام مدرستين للفكر فيما يتعلق بالاسكان الجماعة الاولى تؤكد على المبادرة الخاصة والاخرى تؤكد على فعل الدولة .وفي اوروبا مرة اخرى سيطرة افكار وفلسفات المبادرات الخاصة في

1- السيد عبد العاطي السيد : علم الاجتماع الحضري : ج2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012، ص 205.

بادئ الامر الى ان تبين ان الاخذ بها لم يحقق الاهداف التي انيطت بها بصدد توفير العرض الكافي والصحي من المساكن لجماهير الشعب، ومن ثم تعهدت الحكومات بمسؤولية اقامة وتشيد المساكن الملائمة واللازمة للطبقات العاملة .ومن هذا المنطلق صدرت في معظم البلدان الاوروبية وكندا واستراليا ونيوزيلندا تشرعات تنص على ضرورة تدخل الحكومة للمساعدة في صيغة او اخرى من اجل توفبر اسكان افضل للعاملين، ومع ان طريقة تقديم هذه المساعدة الحكومية قد تختلف في تفاصيلها من بلد لاخر، الا ان الصيغة التي تقوم بها هذه المساعدات الحكومية تتبع بوجه عام ثلاثة فئات اساسية وهي :

أ- صيغة لتدخل الحكومة على نحو غير مباشر ممثلة في بناء وحدات سكنية تؤجرها وتبيعها مباشرة سواء لموظفي الحكومة او للطبقة العاملة بوجه عام .

ب- صيغة لتدخل الحكومة على نحو غير مباشر ممثلة في تقديم قروض من الميزانية العامة الى السلطات المحلية، الاتحادات غير التجارية في مجال البناء والتشييد، أصحاب الاعمال والافراد .

ج- صيغة تعمل على ضمان الاعفاءات الضريبية او الاقلال من رسومها او منح المساعدات المالية للاتحادات البناء او غيرهم من الفئات التي ذكرة في البند وهي كسابقتها شكل من اشكال التدخل الحكومي غير المباشر لحل المشكلة السكنية[1] .

ففي معظم بلدان اوروبا الشرقية يتم تنسيق خطة الاسكان طويلة الاجل وبرامج تخطيط المدن مع التخطيط الاقتصادي خاصة وان وضع الاسكان وتنفيذها يعد مهمة اساسية تقوم بها

1- السيد عبد العاطي السيد : مرجع سابق ص249/248/.

الحكومات المركزية اما في بلدتن اوروبا الغربية فان خطة الاسكان الشاملة تهدف فقط الى وقف زيادة اسعار مواد البناء، والتعجيل بتنفيذ مشروعات البناء والتشييد .وتتخذ غالبية دول امريكا اللاتينية خطة استثمارية عامة وقصيرة الاجل، بينما تضع بعض هذه الدول برامج اسكان وطنية طويلة الاجل تتعاون في اطارها الاجهزة العامة مع هيئات القطاع الخاص، كما تحاول الكثير من البلدان الاسيوية ان تضع خطة اسكانية مستقلة، يتراوح مداها الزمني من3و5 الى عشر سنوات .تهدف ال التغلب على مشكلة نقص المساكن وفق جدول زمني محدد يتحدد في مراحلها المختلفة حجم الوحدات الاسكانية التي يتعين انشائها ونسبة الاسكان العام في مقابل الاسكان الخاص، بالاضافة الى تحديد اساليب تمويل عمليات البناء .

4- الإسكان الحضري وعلاقته باستخدام الأرض :

تختلف التجمعات الحضرية من حيث كيفية استخدام الارض، تبعا لحجم السكان ونوعية المباني المراد انجازها ووظيفتها وهذا تبعا للسياسة المتبعة والتشريع المعمول به والتقاليد الثقافية السائدة في البلدان وعلى العموم نجد هناك ثلاث انوع من انماط استخدام الارض تبعا للوظائف الحضرية داخل المدينة وهي :

- الوظيفة الخدماتية : وما تتطلبه من ابنية وهياكل مخصصة الى ادارة وتجارة واعمال وغالبا ما تقع على مستوى مركز المدينة .

- الوظيفة الصناعية : وما تتطلبه من مؤسسات وهياكل صناعية وانتاجية واستخراجية.

- الوظيفة الاجتماعية : ويجسدها مجموع الاسكان والعمارات المختلفة الموجهة لعمال والموظفين والمواطنين الحضريين .

وكل نوع من هذه الهياكل والابنية يحتاج الى مخطط خاص لاستغلال الارض يختلف عن المخطط الاخر من حيث المساحة، ومن حيث هندسة البناء، ومن حيث تهيئة المحيط وتوفير المرافق التابعة لها.

فالمصانع مثلا تحتاج الى اسكان عمالها بالقرب من العمل لتسهل جمعهم ونقلهم تجاه ورش العمل، وتدل الابحاث الامبريقية التي اجريت في بعض البلدان الاوروبية ان انسب المسافات مابين مكان الاقامة ومكان العمل يجب ان لايتعدى في المتوسط 2 كم، حتى لايزيد في تكاليف الانتاج او يقلل من الانتاجية، كما تدل الدراسات ان انشاء التجمعات السكانية الحضرية يجب ان تتوفر عللى بعض الشروط الاساسية مثل قرب الاسكان من موارد المياه ومن خطوط المواصلات والمحيط الخارجي، كما يجب مراعاة العوامل المتعلقة بالمناخ والتضاريس الطبيعية وبعدها من الاوديو واماكن الفيضانات والسيول واماكن تراكم الضباب والرياح العنيفة والمنحدرات[1] .

ويرى المختصون انه عند تخطيط المساحات وكيفية استعمال الارض يجب مراعاة عدة عوامل مثل :

– ايجاد علاقة وظيفية وانسجام مابين المباني السكنية والمناطق الصناعية والمناطق الخدمية حيث تتكامل فيما بينها لتؤدي الوظيفة التي يهدف اليها التجمع الحضري .

– ترك المساحات الخضراء داخل المجالات الحضرية كمناطق للتسلية والترفيه للسكان وللاطفال

1– فؤاد محمدالصقار : التخطيط الاقليمي، دار المعارف، الاسكندرية، 1969، ص315 .

– إبعاد المناطق الصناعية عن مناطق الاسكان الحضري تفاديا لعوامل التلوث والضوضاء التي تؤثر على راحة الساكن، حيث تعتبر المناطق الصناعية من العوامل الأساسية في ظهور مناطق الإسكان المتخلفة او الإسكان دون المستوى، حيث تلجأ الفئات الاجتماعية واغلبها يتشكل من العمال، الى تشييد أكواخ وبيوت قصديرية بالقرب من المصانع حتى تتفادى تكاليف النقل والمواصلات .

5– الإسكان مشكله حضرية :

يكشف التحليل المتعمق لمشكلة الإسكان عن حقيقة كونها مشكلة حضرية أي متعلقة بحياة المدينة في المقام الأول، كما يكشف أيضا عن ان حدة المشكلة تتفاوت بتفاوت مابلغته كل مدينة من حجم معين او كثافة سكانية محددة، كما يوضح التشخيص الواعي للمشكلة ان سببها الأساسي يكمن في ازدحام السكان الذي اصبح سمة بارزة لمدينة العصر الحديث، ان مدينة مثل نيويورك والتي يبلغ عدد سكانها مايزيد عن سبع ملايين نسمه مقامة على مساحة لاتتعدى 293 ميل هي كل ما تبقى من مساحة مكانية بعد شغل مواقع الإعمال والصناعة والشوارع وغيرها من الملحقات الحضرية الاخرى ومما يزيد المشكلة الاسكانية تعقيدا ذلك القصور الواضح في امكانيات النقل وتسهيلاته للدرجة التي لا تلاحق بها النمو السكاني المتزايد خاصة وان شركات النقل تحرص في اغلب الاحيان على ان تكون شبكاتها محصورة في نطاق ضيق لان المسافات القصيرة تمثل لها عائدا اوربحا اكبر من المسافات الطويلة، ومن هنا فان الاعداد المتزايدة من السكان تخلق بالتدرج طلبا كبيرا ومتزايدا على

الارض مما يسبب بدوره بارتفاع قيمتها، كما ان ارتفاع قيمة الارض يصبح بدوره عاملا اساسيا يدفع الملاك الى زيادة تكثيف استخدامها على نحو يضمن عائدا لاستثمارها .

وتأسيسا على ما سبق تتجسد المشكله في زيادة معدلات التزاحم على الارض وارتفاع المباني وتضاعف المساكن وارتفاع الايجار وغير ذك من المظاهر الحضرية المرتبطة بعاملين أساسيين هما ارتفاع قيمة الارض الحضرية من ناحية وعدم كفاية تسهيلات النقل وامكانياته من ناحية اخرى .

وهناك الى جانب هذه الاسباب عدة عوامل اخرى مساعدة تتمثل في ارتفاع معدلات الهجرة الى المدن وزيادة حدة المضاربة على الارض وسوء التخطيط وانشاء المباني وقصور القوانين المنظمة لعمليات التشييد والبناء وجشع الملاك واهمال المستأجرين اوجهلهم.

إن كل هذه العوامل والاسباب من شانها انتحدد الظروف السكنية التي يعيشها سكان المدينة وعلى سبيل المثال فان ارتفاع قيمة الارض وعدم توفر وسائل النقل الكافية يحتم على الاسرة الحضرية ان تتخلى عن فكرة امتلاكها او تاجيرها لمسكن مستقل او خاص بها، وقد تكون هذه الفكرة نموذجية ولكنها صعبة التحقيق في المدينة الكبيرة او لعلها اصبحت من قبيل المبالغة في الترف والبذخ[1] .

ان كل شبر من الارض الحضرية اصبح – على حد تعبير لويس هيدكر– له قيمته المحددة ان لم يكن المبالغ فيها الى الحد الذي يجعل تخصيص اية مساحة مهما صغرت

1– السيد عبد العطي السيد :مرجع سابق، ص 198،199.

لاستخدامها كحديقة او حوض للزهور في مدينة مثل نيويورك ضربا من ضروب البلاهة واللاعقلانية في مجال انماط استخدام الارض .

6- واقع واسباب مشكلة الاسكان في الجزائر :

6-1- النمو الديمغرافي : كانت الاسباب الجوهرية للازمة هو الانفجار الديمغرافي الذي عرفته الجزائر خلال الستينات والسبعينات وكان تاثيره وخيما على الازمة حيث تضاعف عدد السكان بثلاث مرات مابين التعداد الاول والاخير 1966 .1998 من 12 مليون الى 30 مليون نسمه بينما تضاعفت حضيرة السكن مرتين[1] .

6-2- النزوح الريفي : بالإضافة الى النزوح الريفي الذي غزى المدن في ضل غياب الرقابة لعمليات النمو الحضري منذ الستينات دون إغفال الدور البارز الذي لعبه العامل الأمني (العشرية السوداء) في الفرار الإجباري والنهائي لآلاف العائلات من القرى و الأرياف صوب نواحي المدن والتجمعات الحضرية اعتمادا على إمكانياتها الذاتية وبطريقة غير قانونية في إقامة بناءات فوضوية، هذه الحركة الاجتماعية كانت لها عدة انعكاسات سريعة ومؤثرة في كيفية توسع مجالات وحدود المدن.

7-3- الضعف في مجال صناعة البناء : تذهب رابية نادية بالاعتماد علىما يراه السيد بوبكر إلى ان الأزمة السكنية لا تعود فقط الى قلة وضعف الانجازات في مجال البناء والتشييد سواء في المدن او الأرياف ولا ترجع كذلك للاختلاف بين تصورات السكان وخلفياتهم الثقافية والاجتماعية والبنيات المقدمة فهي ترجع أساسا في نضره الى الازمة

1- رابية نادية :المسكن والعائلة بعد زواج الابناء، رسالة ماجستير، علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1990 .1991 ص15 .

التكنولوجية بمعنى عدم تنظيمالإنتاج الخاص بالبناء ونقص المختصين في مجال الهندسة المعمارية خاصة في السنوات الأولى للاستقلال[1] .

6-4- ضعف في تنظيم الحضر والتخطيط : كذلك ترجع رابية نادية انطلاقا مما ذهب اليه حسن فتحي وحدد أسبابالأزمة التي يعيشها قطاع السكن في السياسة التي تتبعها الدولة أي إلىأصحاب سلطة القرار باعتبارهم رجال سياسيين قادرون على التأثير في البيئة بواسطة قراراتهم وقوانينهم التي تغير المجال الحضري بصفة جذرية او تدخل عليه تعديلات[2] .

6-5- سوء التسيير وغياب الرقابة : كذلك من ضمن أسباب هذه المشكلة هو غياب المراقبة الجدية للمشاريع الإسكانية الأمر الذي الكثير من أصحاب الإطماع للسرقة والاحتيال على سبيل المثال المشروع السكني الذي تقوم بانجازه وكالة عدل بحي من إحياء مدينة ورقلة، الوضع السكني به متدهور جدا مشروع سكني فريد من نوعه على مستوى القطر الوطني انجز في وقت قياسي ووفر عدد كبير من مناصب الشغل، فغياب الرقابة التقنية ونوم ضمائر المسؤولين أدى الى تشييد حي قصديري بـــــــــ54 مليار دج، هذا الحي تسوده الفوضى بناءات غير مكتملة لا تتوفر على أدنى الأسس الصحية والوقائية وغيرها[3] إضافة إلى عامل الإحتيال والإختلاس، في هذا الإطار كشفت جريدة الخبر اليومية عن إختلاس 2.5 مليار دج من وكالة التسيير العقاري بسيدي محمد بالعاصمة بطبيعة الحال هذه

1- ذيب بلقاسم : اثر الخلل الاجتماعي على المجال العمراني دراسة مقارنة، دكتوراه دولة في الهندسة المعمارية، شعبة العمران، جامعة قسنطينة،2001، ص 132.

2- م. بوبكر :ارتفاع جنوني في سعر الحديد، جريدة الخبر اليومية، ع5336 الصادرة ب 1جوان 2008،ص11.

3- ن مرداوي : من واقعنا برنامج تلفزيوني بث بتاريخ 9مارس 2008 على الساعة 9 مساء .

اموال الشعب البسيط الذي يبقى تائها في دوامة الوضع المتدهور للسكن وهذا بدوره يؤثر سلبا في عملية سير المشاريع والتاخير في انجازها وتسليمها للمواطن .

كما أن جهل المواطنين وغياب الرقابة التقنية إن لم نقل إنعدامها أدى هو الآخر إلى إنتشار السكن العشوائي وفي مناطق ممنوع البناء فيها حيث احصت شركة سونا لغاز بمدينة الوادي 208 اعتداء على شبكاتها فأحس المواطنيون بخطورة الوضع واللا مبالاة ادى بهم الى انجاز البنايات أو الطوابق العلوية والشرفات بالاحتكاك على الأسلاك الكهربائية دون مراعاة المسافة الامنية اللازمة بين البنايات والشبكات الكهربائية والغازية وهي ظاهرة خطيرة تهدد سلامة المواطن وتحصد أرواح الكثيرين منهم ومنهم من يبقى يعاني من عاهات مستديمة وفقدان لأعضائه[1] .

ان طبيعة المشكلة السكنية ترجع الى سبب رئيسي يدخل في اطار عملية التحويل التكنولوجي،أي شراء الدولة لنماذج من التصاميم السكنية الجاهزة من البلاد الغربية تحت شعار توفير المسكن لكل مواطن دون الخروج إلى الميدان وإجراء تحقيقات ودراسات ميدانية تأخذ في الاعتبار وتراعي تصورات وذهنيان المستعملين وسلوكياتهم التي ترتبط بأنماط معيشتهم وخصائصهم الاجتماعية والثقافية، إن هذه التصاميم المستوردة لمجتمع غربي يختلف تماما وبكل المقاييس والمعايير عن مجتمعنا (سواء في القيم الدينية أو الثقافية أو في العادات والتقاليد في نظام الأسرة وفي الروابط العائلية)، فبهذا تعتبر المساكن الجاهزة المقدمة من طرف الدولة بضاعة مصنوعة تباع وتشترى وتستهلك من طرف

1- خليفة قعيد : جريدة الخبر اليومية، ع5282، الصادرة بتاريخ 30 مارس 2008، ص9 .

المواطن، وبذلك يتجاهل أو يجهل أصحاب الفكرة بأن المواطن له خصوصياته الإجتماعية والثقافية والقيمية .

خلاصة الفصل : ان المشكلة الإسكانية في الجزائر تكمن في شقين فمجموعة ترى المشكلة تدور حول العامل الاجتماعي، ومجموعة اخرى تعتبر بان العامل الرئيسي للمشكلة الإسكانية يفسرها العامل الاقتصادي، وكل العوامل متداخلة مفرزة أزمة حقيقية يعاني منها المواطن وخاصة البسيط وبالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة في المجال من دعم السكن الريفي والتساهمي الترقوي والاجتماعي إلا إن الأزمة تبقى قائمة لذا وجب عليها مراجعة شاملة ودقيقة لسياسة الإسكان .

الفصل الثالث : التهيئة الحضرية

1- نشأة التهيئة الحضرية ومفهومها

2- أهداف التهيئة الحضرية

3- القوانين التشريعية وأدوات التهيئة الحضرية

4- المجال الحضري وبعض المفاهيم الدالة عليه

5- التهيئة وعلاقتها ببعض المفاهيم العمرانية

6- التهيئة الحضرية وتدخلها في المجال الحضري

تمهيد

أصبحت التهيئة الحضرية من الأولويات الأساسية التي تولي لها الدول اهتماما بالغا، بغية التحكم في الاستهلاك ألمجالي وتنظيم المجال الحضري وفق قوانين تشريعية، وسيتم من خلال هذا الفصل إبراز الجانب النظري للتهيئة الحضرية وذلك من خلال التطرق إلى مفهومها وأهدافها وكذا القوانين التشريعية والأدوات المتحكمة فيها، بالإضافة إلى بعض المفاهيم الحضرية والعمرانية التي لها علاقة بالتهيئة الحضرية، و في الأخير تم إدراج أنواع أو أشكال التدخل للتهيئة الحضرية على المجال الحضري.

1- نشأة التهيئة الحضرية ومفهومها :

لقد كانت المدن في القديم تعرف نموا بطيئا وبشكل طبيعي دون أي تدخل خارجي، إذ كانت أينما تتوفر أراضي صالحة للبناء والتعمير يتم استغلالها من طرف الإنسان، لكن مع مرور الزمن ونتيجة للزيادة السكانية الكبيرة ظهرت الفوارق المجالية وعدم التوازن في توزيع السكان، فأصبحت الحاجة إلى التنظيم ضرورية جدا، وبذلك ظهرت التهيئة الحضرية كضرورة حتمية لتنظيم الحياة الحضرية للسكان ضمن المجال الحضري[1] .

2- مفهومها :

أ – لغـــــة : هيأ، يهيئ، تهيئة : نقول فلان هيئ الأمر بمعنى أصلحه وسيره، أو أعده وكيفه لتحقيق غرض وهدف معين[2] .

ب – اصطلاحا : هي عبارة عن مجموعة من الخطط والإجراءات والأعمال التي تتدخل عن طريقها الدولة في المجال الحضري، من أجل تنظيمه وفق متطلبات السكان من حيث النشاط، السكن، التجهيزات، [3]ويجب أن يراعي في برامج التهيئة كل من الانسجام والتكامل، بحيث لا ينبغي التركيز على جانب معين من المجال الحضري وإهمال الباقي، وكذا مراعاة التوازن في توزيع السكان ووسائل الإنتاج والخدمات والمرافق[4].

ويقوم بهذه العملية فريق عمل يضم تخصصات متنوعة تتمثل في :

1- خلف حسين على الديلمي، التخطيط الحضري أسس ومفاهيم، د، ط، الدار العلمية للنشر والتوزيع الأردن 2002ص59

2- محمود المسعدي، القاموس الجديد، ط7، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1991، ص 1297 .

3- أوزيل روبير، فن تخطيط المدن، تر بهيج شعبان، د. ط، منشورات عويدات، بيروت 1983، ص 135 .

4- بشير التجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، د. ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص83 .

– الجغرافي: مهمته توفير المعلومات عن " طبوغرافية الأرض، طبيعة المناخ السائد، النظام الهيدرولوجي ..." بالمنطقة المراد تهيئتها .

– الاجتماعي: يوضح طبيعة الحياة الاجتماعية بتلك المنطقة .

– الاقتصادي: يبين العلاقة بين توفير الخدمات الإرتكازية والاجتماعية والتكاليف الاقتصادية .

– المهندس: وظيفته معالجة المشاكل التي يتم تحديدها من طرف الاختصاصات السابقة، كما يضع التصاميم التي تنسجم مع المتغيرات المختلفة، بما يوفر ويؤمن البيئة المناسبة والمريحة للسكان . [1]

3– أهداف التهيئة الحضرية :

ينتج عن النمو الحضري السريع عدم التوازن في توزيع السكان وكذا مختلف الشبكات والمنشآت الحضرية وهو ما يؤدي إلى خلق العديد من المشاكل تتطلب تدخلا من طرف التهيئة الحضرية التي تهدف أساسا إلى تنظيم المجال الحضري وتحقيق التوازن فيه وذلك عن طريق :

– **القضاء على الأحياء السكنية العشوائية المخالفة لتصميم المدينة** من حيث الموقع والتخطيط والمواصفات المعمارية، والتي ظهرت وبكثرة نتيجة الزيادة السكانية ونقص الاحتياطات العقارية، و بالتالي لجأ هؤلاء إلى البناء الفوضوي والأحياء القصديرية كحلول لمشاكلهم، وهنا يكمن دور التهيئة الحضرية التي تعمل على إزالة مثل هذه النماذج السكنية

1– خلف حسين علي الديلمي، المرجع السابق، ص 60 .

ومحاولة إيجاد نمط عمراني حضري يتوفر على مختلف متطلبات الحياة الضرورية(شبكة الصرف الصحي، شبكة المواصلات، الإنارة العمومية .....

-**الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة،** إذ يواجه الإنسان حاليا أخطارا بيئية كبيرة ناتجة عن التلوث، وبالتالي تعمل التهيئة الحضرية على الحد من هذه الأخطار وذلك عن طريق:

- **تحديد وإقامة أماكن مخصصة لرمي النفايات .**

- **فصل المصانع وأبعادها عن المجالات الحضرية** " تخصيص أماكن تكون بعيدة التجمعات العمرانية"

- **السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف الأفراد** في توفير الخدمات الأساسية بشكل متساوي وعادل، حيث تهدف التهيئة الحضرية إلى أحداث التوازن بين مختلف الأحياء والمناطق في المدينة الواحدة، وذلك عن طريق توفير مختلف الاحتياجات الحضرية بشكل متوازن في المناطق الحضرية(التجهيزات بأنواعها، النقل والمواصلات، الشبكات ...)

- **العمل على توفير مختلف التجهيزات الحضرية** " مدارس، مراكز صحية وإدارية "، عبر كامل المجال الحضري، وذلك لتخفيف الضغط على المركز وبالتالي تخفيف الضغط على وسائل النقل "شبكة المواصلات "[1] .

4- القوانين التشريعية وأدوات التهيئة الحضرية :

يمكن إبرازها من خلال مايلي:

1- د . علي لبيب، الموسوعة الجغرافية، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004، ص 92-93 .

4 – 1 الإطار التشريعي المرتبط بالتهيئة الحضرية :

الإطار التشريعي المرتبط بالتهيئة الحضرية هو عبارة عن طابع قانوني، يعطي السلطات العمومية الوسائل والإمكانيات التي تضمن النمو العقلاني للمدن والحفاظ على المورثات الطبيعية والعمرانية والبيئة وقد كان التسيير الحضري بالجزائر في السابق يخضع للقانون رقم 02/82 المؤرخ في 06 فيفري 1982 والخاص برخصة التجزئة ورخصة البناء وإنشاء التحصيصات ولكنه ألغي بعد إصدار دستور 1989، بعدما ظهرت عدة قوانين في ميدان التعمير والبناء والتهيئة والمتمثلة في:

– القانون المتعلق بالتهيئة والتعمير رقم 29/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 وهو أول قانون خاص بتعمير المدن وتهيئتها في الجزائر، بما في ذلك التوسعات الحضرية حيث ينص على أن تجري كل العمليات الحضرية في إطار أدوات التهيئة والتعمير1التي سيتم شرحها في العنصر الموالي :

4–2 أدوات التهيئة والتعمير :

تتكون أدوات التهيئة والتعمير من المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأراضي حيث تحدد التوجهات الأساسية لتهيئة الأراضي المعنية، كما تضبط توقعات التعمير وقواعده، وتحدد على وجه الخصوص الشروط التي تسمح من جهة بترشيد استعمال

1–حمدي باشا عمر، مجمع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالعقار، دار هومة للطباعة والنشرالجزائر2005 ص 370

المجال، ومن جهة أخرى تعيين الأراضي المخصصة للخدمات والبناء[1] ، ويمكن حصر هذه الأدوات في :

1.2.4- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU)[2]: وهو أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة بالبلدية أو البلديات المعنية مع الأخذ بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية، ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي.

ويتم إعداد مشروعه بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت مسؤوليته وينجز المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير عبر ثلاثة مراحل أساسية هي :

أ- مرحلة الدراسة والتقييم للأوضاع السائدة حاضرا، والتقدير لأفاق التطور مستقبلا في المجالات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية .

ب-مرحلة طرح الاختيارات والنماذج والفرضيات للتهيئة المقترحة من اجل إبراز جميع سلبياتها وايجابيتها

ج- مرحلة تحديد الأهداف على المستوى البعيد ثم استخراج الأهداف التي يمكن تحقيقها على المدى القريب والمتوسط كمرحلة مبدئية

وتتم المصادقة عليه تبعا للحالة وحسب أهمية البلدية أو البلديات المعنية بالأمر، وهذا بعد مداولات المجالس الشعبية البلدية كالتالي :

---

[1] – محمد الهادي لعروق، مجلة مخبر التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة العدد 7، 2008، ص 34

2 – PDAU :Plan Directeur d'Aménagement et d'Urbanisme

– بقرار من الوالي بالنسبة للبلدية أو مجموعة من البلديات التي يقل عدد سكانها 200 ألف نسمة

– بقرار من وزير التجهيز والوزارات المعينة بالنسبة للبلديات لتي يفوق عدد سكانها 200 ألف نسمة ويقل عن 500 ألف نسمة.

ولا يمكن مراجعة أو تغيير المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير إلا بقرار من الوصايات التي صادقت عليه[1].

* **محتـــــــوى المخطط التوجيهي :** ويتكون المخطط التوجيهي من تقرير توجيهي يقدم فيه مايلي :

أ– تحليل الوضع الحالي والاحتمالات الرئيسية للتنمية بالنظر الى التطورات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للمجال المعني .

ب– نمط التهيئة المقترح بالنظر إلى التوجهات الخاصة بالمجال الحضري[2] .

ج– التقنين يحدد فيه القواعد المطبقة بالنسبة لكل منطقة مشغولة في القطاعات، كما هي محددة في المواد 20– 21– 2– 23 من القانون 29/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير حيث يحدد[3] :

د– جهة التخصيص الغالبة للأراضي ونوع الأعمال التي يمكن حصرها .

ه– الكثافة العامة الناتجة عن معامل شغل الأرض .

1– بشير ألتيجاني، المرجع السابق، ص 66 .

2– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد26قانون29/90المؤرخ في1ديسمبر1990المتعلق بالتهيئة والتعمير، ص977.

3– حمدي باشا عمر، المرجع السابق، ص 374 .

و- الارتفاقات المطلوب الإبقاء عليها أو تعديلها أو إنشائها .

ي- المساحات التي تتدخل فيها مخططات شغل الأراضي مع الحدود المرجعية المرتبطة بها، وذلك بإبراز مناطق التدخل في الأنسجة الحضرية والفضاءات الواجب حمايتها .

ك-تحديد المواقع والتجهيزات الكبرى والمنشآت الأساسية والخدمات والأعمال مع تحديد شروط البناء الخاصة داخل تلك الأجزاء[1].

* **أهداف المخطط التوجيهي :** يهدف هذا المخطط إلى مايلي :

- تحديد التخصيص العام للأراضي على مجموع تراب البلدية أو مجموعة من البلديات.

- يحدد توسع المباني السكنية وتمركز المصالح والنشاطات ومواقع التجهيزات الكبرى والهياكل الأساسية .

- يحدد مناطق التدخل في الأنسجة الحضرية والمناطق الواجب حمايتها .

- يقسم المجال الذي يتدخل فيه إلى قطاعات (القطاعات المعمرة – القطاعات القابلة للتعمير – القطاعات المخصصة للتعمير المستقبلي – القطاعات غير القابلة للتعمير)[2] .

* **مجالات تدخلـــــه :** يقسم المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (DAUP) المجال الى قطاعات، حيث أن القطاع هو جزء ممتد من تراب البلدية وقع تخصيص أرضية للاستعمالات الخاصة، ويمكن حصر هذه القطاعات فيما يلي:

- **القطاعات المعمرة** :وتتمثل كل الأراضي حتى وان كانت غير مجهزة، والتي تشغلها بنايات متجمعة ومساحات فاصلة، وأخرى تستحوذ على التجهيزات والنشاطات، بالإضافة

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد26قانون90/29المؤرخ في1ديسمبر1990المتعلق بالتهيئة والتعميرص977.
2- حمد الهادي لعروق، المرجع السابق، ص 36 .

الى وجود أراضي غير مبنية كالمساحات الخضراء، الحدائق، المساحات والغابات الحضرية، كما تشمل أيضا الأجزاء الواجب تجديدها وإصلاحها .

– **القطاعات القابلة للتعمير :** وتشمل القطاعات المخصصة للتعمير على الأمد القصير والمتوسط وآفاق 10 سنوات حسب الأولويات المنصوص عليها .

– **قطاعات التعمير المستقبلية :** وتشمل الأراضي المخصصة للتعمير على المدى البعيد على آفاق 20 سنة حسب الآجال المنصوص عليها .

– القطاعات غير قابلة للتعمير : وهي القطاعات التي يمكن أن تكون حقوق البناء منصوص عليها ومحددة بدقة وبنسب تتلائم مع الاقتصاد العام لمناطق هذه القطاعات. [1]

2.2.4 – مخطط شغل الأراضي (POS)[2]: وهو أداة لتخطيط المجال الخضري يهدف إلى تحديد القواعد العامة بالتفصيل، وحقوق استخدام الأراضي للبناء، بحيث يحدد بصفة مفصلة بالنسبة للقطاع أو القطاعات المناطق المعنية بالشكل الحضري، والتنظيم وحقوق البناء واستعمال الأراضي وهذا في إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.[3]

وتستند عملية إعداد مخطط شغل الأراضي إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي الذي يستمد قراراته من المنتخبين المحليين، ويعهد انجاز هذا المخطط إلى مكاتب الدراسات المتخصصة والمعتمدة تحت إشراف المصالح التقنية للبلدية ومديرية التعمير والبناء.

1– حمدي باشا عمر، المرجع السابق، ص378

2– POS : Plan d'Occupation des Sol.

3–محمد الهادي لعروق، المرجع السابق، ص 39 .

أما المصادقة عليه تخضع تقريبا لنفس الإجراءات التي يخضع لها المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير بدءا من المجلس الشعبي وصولا إلى الوصاية على مستوى الولاية محليا.

* **مراحل مخطط شغل الأراضي** :إن إنجاز مخطط شغل الأراضي يمر بمجموعة من المراحل وهي :

-**المرحلة الأولى** : هي عبارة عن دراسة تحليلية للوضعية الراهنة، تكون خلاصتها مجسدة في مشروع مخطط لعملية التهيئة المقترحة ممثلا في نموذج أو نموذجين، بحيث يوضع في هذا المخطط جميع الضوابط المجالية والأهداف المحددة بدقة لاستخدام الأرض.

-**المرحلة الثانية** : يتم فيها التمهيد لعملية التهيئة، وذلك عن طريق تحديد المساحات الأرضية وما يتصل بها من نوعية المباني سواء كانت موجهة للسكن أو لأنشطة مختلفة.

-**المرحلة الثالثة** : تتجسد في مشروع التقنين الذي يتم عن طريق وضع لائحة تنظيم تحدد نوع المنشآت والتجهيزات العمومية ومواقعها، ويجب أن يراعي فيها الدقة وكذا التفصيل الجيد[1] .

إنه لمن الضروري مراعاة الانسجام والتوافق بين مخطط شغل الأرض والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

***أهداف مخطط شغل الأراضي** :إن مخطط شغل الأراضي يهدف إلى :

-تحديد مفصل بالنسبة للقطاع أو القطاعات أو المناطق المعينة الشكل الحضري والتنظيم وحقوق البناء واستعمال الأراضي.

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد26قانون90/29المؤرخ في1ديسمبر1990المتعلق بالتهيئة والتعمير، ص979.

-تحديد المساحة العمومية والمساحات الخضراء والمواقع المخصصة للمنشآت العمومية وكذلك الأعمال التخطيطية التي تعمل على توزيع شبكة الطرق

-ضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبنايات .

-تحديد الأحياء والشوارع والمواقع الأثرية الواجب حمايتها و تجديدها.

-تعيين مواقع الأراضي الفلاحية الواجب حمايتها.

-تعيين المساحة الدنيا والقصوى من البناء المسموح به، وكذا أنماط البنايات واستعمالاتها[1] .

5- المجال الحضري وبعض المفاهيم الدالة عليه :

يعتبر المجال الحضري من بين المفاهيم الحضرية التي يجب التعرف عليها عند القيام بدراسته وسنتطرق بشيء من التفصيل إلى مفهوم المجال الحضري والمفاهيم الدالة عليه :

1.5- تعريف المجال الحضري :

أ- تعريف المجال : هو مصطلح عام يمثل المظهر العام الذي يتجسد في مكان ملموس وواقعي، كما يمكن تعريف المجال بأنه مكان المجتمع البشري والنشاط الاقتصادي، ووظيفته تنظيم العلاقات بين كل الهياكل التي يضمها "سكن، طرق، جانب طبيعي، إنسان"[2] .

ب- تعريف المجال الحضري :هو المكان أو الحيز الذي يتم استصلاحه من طرف الإنسان الذي يعيش ويرتكز فيه، فيتلاءم معه في بعض الأحيان أو يجري عليه تعديلات قليلة أو كثيرة في أحيان أخرى، وبالتالي فالإنسان يشكل بعض عناصر المجال حسب إمكانياته

1- حمدي باشا عمر، المرجع السابق، ص 380.

2- د.عبد الفتاح محمد وهيبة، في جغرافية العمران، د.ط، دار النهضة العربية، لبنان، 1972، ص130 .

وحاجاته وأفكاره، وينتج عن كل هذا مجال حضري مدرك يختلف كليا عن الوسط أو المجال الطبيعي[1] .

2.5- حدود المجال الحضري :

إن تحديد المجال الحضري ليس بالأمر السهل، ذلك أن المعايير المعتمدة في تعيين حدود المجال الحضري تختلف من بلد إلى آخر، وأول ما يفكر فيه عند القيام بتعيين حدود المجال الحضري هو الرجوع إلى الحدود الإدارية لذلك المجال، حيث عادة ما يسود الاعتقاد في أنها تنطبق على الحدود الحضرية، ولكن ذلك غير صحيح، إذ غالبا ما تجاوزت المدن الحديثة بنموها المستمر تلك الحدود الإدارية التي تنطبق على الأقل على النواة الرئيسية للمدن[2] .

بعض المفاهيم الحضرية :

1- التحضر :

ينتهج الباحثون سبلا متعددة في تعريفهم للتحضر، وذلك طبقا لتباين اختصاصاتهم فكل يعرفه من وجهة النظر التي يختص بها.

- من وجهة نظر علماء الاجتماع: يضعون تعريفا سلوكيا للتحضر ويقصدون به نمو خبرة الأفراد مع الزمن و تعدد أنماط سلوكهم.

- من وجهة نظر رجال الاقتصاد: لقد أعطوه منحى اقتصادي كونه تنوع النشاط المهني للسكان في إطار منطقة معينة.

3- خلف حسين علي الديلمي، المرجع السابق، ص 63 .

1- جاكلين بوجو قاريني، الجغرافيا الحضرية، تر.حليمي عبد القادر، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ص 123 .

– من وجهة نظر الجغرافيين والديمغرافيين: هم يؤكدون على الجانب الديمغرافي ويعرفونه كونه عملية النمو الكمي في إعداد المراكز الحضرية وإدماجها غير أن كل هذه التعريفات تصب في ظاهرة واحدة، وهي ما اصطلح عليها بإسم المدينة، ذلك أن نمو خبرة الأفراد وتعدد أنماط سلوكهم، إنما يظهر في مجتمع المدينة لافي الريف، كما أن تنوع النشاط المهني للسكان لا يظهر بأحسن صورة إلا في مجتمع المدينة وهذا ما يرمي إليه التعريف الديمغرافي للتحضر، الذي يعني عملية التغير الكمي في إعداد المراكز الحضرية وأحجامها[1].

ويمكننا أن نعرف التحضر بالمعنى المتقدم كونه يعني التغيرات التي تطرأ على طبائع سكان الريف والبوادي، وكذا على عاداتهم وقيمهم وطرق معيشتهم حتى يتأهلوا للمعيشة في المدينة.

2 – التجمع الحضري :

التجمع الحضري هو عبارة عن وجود عدد من التجمعات السكانية على مسافات متقاربة، وعدم وجود فواصل بينها، بحيث يكون العمران فيها متواصل، قد يكون هذا التجمع الحضري عبارة عن مدينة كبيرة ومن حولها مدن صغيرة، أو يمكن أن يمثل التجمع مجموعة من المدن الكبيرة المتجاورة مع بعضها البعض[2] .

2– عدنان رشيد حبيب، الشبكة الحضرية في الشرق الجزائري وتسلسل الحجم والتباعد، د.ط، مطبعة النصر، قسنطينة، ص9 .

1– خلف حسين علي الديلمي، مرجع سابق، ص 193 .

3 – النمو الحضري :

يشير مفهوم النمو الحضري إلى مجموع العوامل التي تساهم في تطور الحياة بالمجتمع الحضري، وكذا تطور المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية .... من النواحي الكمية والنوعية، كما يشير النمو الحضري أيضا إلى معدلات الزيادة في السكان، سواء كانت هذه الزيادة ناجمة عن ارتفاع نسبة الخصوبة أو الهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية، ويصاحب النمو الديموغرافي عادة اتساع المساحة التنظيمية للمدن، نتيجة للامتداد الأفقي والرأسي للعمران من أجل تلبية احتياجات السكان الأساسية مثل المساكن، الطرقات، الخدمات بمختلف أشكالها العلاجية، الوقائية والتربوية [1].

4 – المديـــنـــة : وهي كل تجمع حضري ذو حجم سكاني معين، تتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية، وهي عبارة عن نتاج أو مخطط التفاعل الايكولوجي الصادر عن فعل الإنسان وأثره العمراني في البيئة الطبيعية، والتغير الدائم لنمط حياته[2].

– كما تعرف المدينة أيضا حسب المعيار أو المؤشر الذي تستند اليه الدراسة ومن بينها:

* **التعريف الوظيفي :** يعتمد هذا التعريف على الوظائف والنشاطات التي تقوم بها المدينة من صناعة وتجارة وتقديم خدمات معينة تختلف بها عن الريف .

* **التعريف الإحصائي :** يعتمد على حجم السكان وعددهم في المدينة ويختلف تحديد المدينة من منطقة إلى أخرى[3].

1– علي لبيب، مرجع سابق، ص 121.

2– أوزيل روبير، مرجع سابق، ص 132 .

3– محمد السيد غلاب. د.يسري الجوهري، جغرافية الحضر، د.ط، ص 35 .

6- التهيئة الحضرية وعلاقاتها ببعض المفاهيم العمرانية : تسعى التهيئة الحضرية لتحقيق مجموعة من الأهداف والتي من ضمنها تحسين وتطوير الصورة العامة للعمران، وبالتالي هناك علاقة تربط التهيئة الحضرية ومنه سنحاول التعرف على هذه العلاقة من خلال تقديم بعض المفاهيم العمرانية وهي كالتالي:

6-1 العمران :

كلمة ذات جذور لاتينية تعني فضاء المدينة بدأ استخدامها في أواخر القرن 19 من طرف المهندس العمراني(OGARD)[1]، وهو مجموعة المبادئ والقيم والوسائل ومضمون البيانات العمرانية المطبقة أو المقترحة في مختلف المضامين السياسية والاقتصادية والاجتماعية[2] .

وعلاقته بالتهيئة الحضرية تكمن في تدخل هذه الأخيرة من أجل تنظيم فضاء المدينة سواء كان هذا بطريقة نظرية أو تطبيقية بحيث يكون هذا التدخل على مستوى النسيج العمراني .

6-2- المجال العمراني :

هو عبارة عن أراضي مشغولة أو قابلة للتعمير بالخدمات السكنية والصناعية والإدارية والصحية حسب الأنماط الخاصة والاستهلاكيات المختلفة[3]، وتدخل التهيئة الحضرية هنا يكون عن طريق توزيع مختلف هذه الخدمات بطريقة تتناسب والنمو الحضري لتلك المنطقة.

1- Zuchelli Alberto ،introduction à l'urbanisme opérationnel et à la composition urbaine Volume 02 ،OPU. Alger 1983 ،P68

2- Mounia saadounie ،Elément d'introduction a l'urbanisme ،Algérie kasba ،p 255

3- Zuchelli Alberto ،Op-Cit ،p 68 .

6-3- التوسع العمراني :

هو عملية استغلال العقار الحضري بطريقة مستمرة نحو أطراف المدينة، وهو أيضا عملية زحف النسيج العمراني خارج المدينة سواء كان التوسع أفقيا أو رأسيا [1]، وهذا الأخير يؤدي الى ظهور مناطق سكانية جديدة تتطلب تدخل التهيئة الحضرية من أجل توفير مختلف التجهيزات الضرورية(شبكة الطرق والمواصلات، المراكز الإدارية والصحية .....)

7- التهيئة الحضرية وتدخلها في المجال الحضري :

يعاني المجال الحضري العديد من المشاكل (نقص التجهيزات، التوزيع غير المنظم للسكن، مشاكل طبيعية ...) ونتيجة لذلك يتوجب على الدولة التدخل من أجل الحد من هذه المشاكل أو على الأقل التقليل منها، ويمكن حصر أشكال "عمليات " التدخل على المجال الحضري في :

7-1- التجديد الحضري : (Renovation urban)

هو عملية مادية تتمثل في الإزالة التامة أو الجزء الأكبر للأبنية القائمة في المنطقة الخاضعة للتحديد الحضري، باستثناء الأبنية ذات القيمة التاريخية والمعمارية، وتتضمن هذه العملية إعادة النظر في استعمالات الأرض القائمة ونمط التوزيع وإزالة الأبنية وإعادة بناءها من جديد ويستخدم هذا الأسلوب في المناطق أو المجالات التي لا يمكن صيانة نسيجها الحضري نظرا لشدة قدمه وتهرئه، أو نظرا للعوائق الطبيعية المحيطة به (واد " فيضانات "،

1- Zuchelli Alberto ،Ibid ،p 42 .

إنزلاقات" أرضية غير مستقرة ")، وكذا نوعية البناء الموجودة فيه (بنايات قصديرية، فوضوية ...).

ويرافق هذا النوع من التدخل عدة مشاكل من بينها : تمزيق الروابط الاجتماعية بين الأفراد بالإضافة إلى عدم قدرة الشريحة الاجتماعية الفقيرة على الالتزام بالتكاليف المادية والإيجارات الضخمة للوحدات السكنية المطورة[1]، كما أن هذا النوع من العمليات جد مكلف يتطلب مبالغ ورؤوس أموال ضخمة من أجل تحقيق مثل هذه المشاريع والتي غالبا ما نجدها غير منتهجة خاصة في دول العالم الثالث .

7-2- إعادة الهيكلة (Restructuration)**:** هي مجموعة الأعمال والإجراءات المحددة لعملية التدخل المباشر على المجال الحضري بجميع مكوناته ومركباته، بمعنى إعادة تنظيم مختلف الوظائف الموجودة فيه، بحيث يصبح هذا المجال مزودا بهيكل جديد يسمح بتوزيع جميع الشبكات الموجودة والتي حدثت، أو خلق وظائف أخرى[2].

7-3- إعادة الاعتبار : (Rehabilitation)

تعرف على أنها عملية إيجاد وظيفة جديدة للمبنى تحقق له استمرار الحفاظ عليه، وتتطلب هذه العملية إدخال تغييرات أو إضافات طفيفة لتأهيله لوظيفته الجديدة، شرط أن تكون هذه التغيرات في الحدود الضرورية[3]. ويتضمن هذا النوع من التدخل تحسين ورفع المستوى العمراني للنسيج الحضري للمنطقة الخاضعة للتدخل والتي تعاني من تلف في

1- كوريا تشارلز، الشكل الجديد لمدن العالم الثالث تر.محمد بن حسين، جامعة الملك سعود، الرياض 1999، ص133

2- تامرسعدي حلس، أيوب حسين عودة، إعادة هيكلة وتنظيم المنطقة الحضرية بوصوف، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة معهد علوم الأرض، جامعة قسنطينة 2008ص65

3- سمير محمد العساسفة، مجلة الهندسة والتكنولوجيا، قسم الهندسة المعمارية، المجلد 26، العدد 6، ص 270 .

بعض عناصرها، وتعويض النقص في مستوى البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، وذلك من خلال هدم جزئي لبعض الأبنية المتهرئة وإنشاء أبنية مكانها ويعد هذا الأسلوب من أكثر الطرق استخداما لرفع مستوى الوحدات السكنية ونوعيتها، وذلك لايجابياته العديدة حيث أنه يقلل من التكاليف بالإضافة الى محافظته على الروابط الاجتماعية والهيكل الاجتماعي القائم، كما أن المدة الزمنية التي يستغرقها قصيرة مقارنة بعملية التجديد الحضري، وهو أيضا يحافظ على النمط الحضري القائم والشخصية المميزة للمجال[1] .

7-4- الترميم : (Restructuration)

يتضمن هذا الأسلوب سياسة الحفاظ على المباني ذات القيمة التاريخية والتراثية، والحفاظ على مناطق ومساحات من النسيج الحضري باعتبارها جزءا من التراث التاريخي والحضاري، وتتم هذه العملية عن طريق إصلاح التصدعات وسد الثغرات والأجزاء المتضررة جزئيا في تلك المباني أو العمارات ذات الأهمية المعمارية أو التاريخية أو الحضارية، شرط أن تكون تلك الإصلاحات أو التدخلات على المبنى متجانسة في البناء، بما يظهره بالشكل الحقيقي الذي كان عليه[2] .

ويهدف هذا النوع من التدخل إلى حماية الإرث الوطني والنسيج الحضري نتيجة تزايد الضغط الذي يهدد النسيج بالزوال، وضرورة تكييف هذا الأخير بما يتلاءم والمتطلبات الجديدة والمعاصرة.

---

[1] -جبور الزعبي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد 23، العدد 2، 2007، ص 245 .

2-جبرائيل جنان، الحفاظ المواقع الأثرية وإحياؤها للأغراض السياحية، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة بغداد، 1986، ص8.

7-5- التهيئة والتعمير :(configuration et la reconstruction)

التهيئة والتعمير هي أسلوب عملي جديد من أساليب التدخل المباشر بواسطة الأفكار والقرارات والتقنيات ووسائل الدراسات والتنفيذ والانجاز لتنظيم وتحسين ظروف المعيشة في المتوطنات البشرية، وتطوير وتنمية الشبكة العمرانية بشكل متوازن عبر التراب الوطني مع الأخذ بعين الاعتبار جميع المقومات والعناصر الوسطية للمجال الذي يقع فيه النسيج العمراني او يتفاعل معه .

خلاصة الفصل :

إن التهيئة هي مجموعة الأعمال المدروسة الرامية إلى إرساء نظام محكم ومتناسق في تركيز السكان والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبناءات والتجهيزات ووسائل الاتصال، فهي بالتالي عمل إرادي يتم عن طريق السلطة العمومية وعلى مستويات مختلفة على مستوى بلد أو مدينة أو حي سكني أو حتى على المستوى المحلي الداخلي، فالتهيئة الحضرية هي مختلف هذه النظم التي تتعلق بحياة المدينة .

الفصل الرابع : الإجراءات المنهجية للدراسة

أولا : منهجية الدراسة

1- المنهج المستخدم

2- أدوات جمع البيانات

ثانيا : مجالات الدراسة

1- المجال المكاني

2- المجال الزمني

3- المجال البشري

التمهيد :

إن إجراء الدراسة الميدانية يتطلب من الباحث إختيار المنهج المناسب للدراسة من خلال طبيعة الموضوع المدروس، والمنهج يشير إلى الكيفية التي يتبعها الباحث لدراسة المشكلة موضوع البحث، وكذا تحديد الأدوات اللازمة لجمع البيانات التي تلزمه، كما يتم تحديد مجالات الدراسة الثلاث : المجال البشري والمجال الزمني والمجال المكاني وكذلك تحديد العينة الممثلة لمجتمع الدراسة وتبيان كيفية إختيارها كل ذلك بغية تسهيل العمل البحثي، حتى يمكن الوصول إلى الحقائق بشكل علمي ودقيق .

1- المنهج المستخدم : من أجل الوصول الى الموضوعية في دراسة موضوع ما يجب على الباحث تطبيق منهج علمي يستجيب وطبيعة الموضوع، وفي الواقع لاتوجد طريقة او منهج علمي واحد يمكن الاعتماد عليه للكشف عن الحقيقة لان طرق البحث تختلف باختلاف المواضيع التي يدرسها الباحث وباختلاف الأهداف العامة والنوعية التي يستهدف البحث تحقيقها، لذا من الصعب المفاضلة بين طريقة واخرى الا بعد تحديد كافة الظروف الملائمة لتطبيق كل طريقة منها[1] ونظرا لانطلاق هذا الموضوع من واقع اجتماعي كان المنهج الوصفي التحليلي هو الأنسب لموضوع الدراسة، حيث تسعى الدراسي الى وصف خصائص مجتمع البحث، ونحاول ابراز العلاقة بين مختلف التغيرات وتنتهي بتفسير وتحليل البيانات المختلفة والوقوف على حيثيات الدراسة لتحديد طبيعتها وبالتالي استخلاص النتائج العامة بطريقة علمية دقيقة.

2- أدوات جمع البيانات: يتوقف اختيار أدوات جمع البيانات في دراسة ما، على عدة عوامل منها: طبيعة الموضوع وأهداف الدراسة ونوع المنهج المعتمد في البحث، فقد تم الاعتماد في هذه الدراسة لجمع البيانات على الأدوات التالية:

أ- **الملاحظة:** تعتبر من أهم الأدوات المنهجية التي يستخدمها الباحث الاجتماعي لجمع المعلومات، وهي مصدر أساسي للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع البحث، وبالتالي فهي أداة أساسية تبنى عليها مختلف الأدوات الأخرى، للكشف عن مختلف الآراء والمواقف لمجموعة البحث اتجاه القضية محل الدراسة ضمن المقابلات التي أجريت

1- زيدان عبد الباقي : قواعد البحث الاجتماعي ،ط 2 ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، 1974 ، ص 184-185 .

معهم لتفسير ترجمة ما لاحظناه إلى عبارات ذات دلالة، لذلك قمنا باستخدام الملاحظة البسيطة لملاحظة الواقع المعاش في حي 08 ماي 1945 ومتابعة مدى ترافق التهيئة الحضرية مع سكان هذا الحي .

ب- الإستمارة : وهي من الوسائل المنهجية الشائعة تستخدم في جمع البيانات، لما تتميز به من شمول وإشباع وسهولة المعالجة الكمية وإستخدام الأساليب الإحصائية المختلفة[1]، ويمكن إعتبارها كتقنية تشتمل على جملة من الأسئلة المباشرة، تطرح على مجموعة من الأفراد لأستجوابهم بهدف إستخلاص إجابات ثم تكميمها بغية الحصول على معطيات تفيد البحث[2]، وقد تمحورت على عدد من الاسئلة موزعة على المحاور التالية :

* المحور الأول : يشمل بيانات عامة تتعلق بالبيانات الشخصية وضمت 6 اسئلة .

* المحور الثاني : يشمل بيانات خاصة حول علاقة الاسكان الحضري بالامداد بالكهرباء والماء وضم هذا المحور 11 سؤالا .

* المحور الثالث : يشمل بيانات خاصة حول الاسكان الحضري وعلاقته بشبكة الطرقات وقد ضم 11 سؤالا .

* المحور الرابع : يشمل بيانات خاصة حول الاسكان الحضري وعلاقته بالنقل الحضري وقد ضم 7 اسئلة .

1- عبد العزيز بوودن : البحث الاجتماعي ، المراحل والاساليب والتقنيات ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2005 ، ص 142 .

2- مريس إنجلس ، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية – تدريبات عملية ، ط2 ، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2006 ، ص205 .

ج- المقابلة : تعتبر المقابلة وسيلة لجمع البيانات في البحث السوسيولوجي، وهي عبارة عن حوار يدور بين الباحث ومجموعة من المبحوثين، يتم من خلالها طرح مجموعة من الأسئلة لها علاقة بموضوع الدراسة للإفادة منها في الدراسة[1]، وهي عبارة "عن تقنية مباشرة للتقصي العلمي تستخدم إزاء الأفراد الذين من أجل إستجوابهم بطريقة نصف موجهة بهدف الكشف عن بعض الحقائق التي تخدم موضوع الدراسة"[2]، ولقد تمت المقابلة في شكلين :

- مقابلة تمت مع رئيس مصلحة البناء والتعمير لبلدية الوادي وذلك للتزويد بمختلف المعلومات والوثائق عن مجال الدراسة .

- ومقابلة تمت مع سكان الحي، حول مشكلة الإسكان وقضايا التهيئة في الحي وقد استخدمت ايضا في تدقيق اسئلة الاستمارة .

3-مجالات الدراسة :

- لمحة عامة عن مدينة الوادي :

ولاية الوادي من الولايات الحديثة النشأة اذ ظهرت بمقتضى التقسيم الإداري لسنة 1984 وتتكون من 12 دائرة، و30 بلدية، بمجموع سكان يبلغ 652210 ن يقطنون مساحة إجمالية تقدر بـــــ 44586 كلم، وتتميز الولاية بوجود منطقتين متباينتين جغرافيا، منطقة وادي سوف التي تمثل الجزء الأكبر من مساحة الولاية . ومنطقة وادي ريغ الواقعة بغرب الولاية على محور بسكرة تقرت، وتقع ولاية الوادي في الجنوب الشرقي للجزائر وبالتحديد في قلب العرق الشرقي، يحدها من الشمال الشرقي ولاية تبسه، ومن الشمال ولاية

1- مصطفى فؤاد عبيد ، مهارات البحث العلمي ، دون ذكر الطبعة ، أكاديمية الدراسات العالمية ، غزة ، فلسطين ، 2003 ، ص36 .

2- مريس إنجلس ، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ، مرجع سابق ، ص197 .

خنشلة ومن الشمال الغربي ولاية بسكرة، ومن الغرب ولاية الجلفة، ومن الجنوب ولاية ورقلة، ومن الشرق الجمهورية التونسية .

- الجذور والأصول التاريخية للولاية :

قبل التاريخ كان التجمع السكاني الاول لشمال الصحراء عموما ومنطقة الوادي على[1] وجه الخصوص متكونة من قبائل أثنية ذات أصول متوسطية، هذه الشعوب نازحة من أعالي مصر والتي بقيت محافظة على ثقافتها الحجرية، عاصرت التكوين التدريجي للصحراء الحالية وقد انتقلت هذه التجمعات السكانية الى وادي سوف عبر القرون الغابرة بسبب توفر الكلأ والماء والصيد وقد حافظت الأرض على البقايا الأثرية ففي سنة 1975 عثر بشرق حاسي خليفة على هيكل عظمي لماموث (فيل كبير) المنقرض وقد تم تسليمه للمتحف باردو بالجزائر العاصمة، وتوالت بعدها الاكتشافات حيث عثر أيضا على عدة أصداف رخوية، وبيض النعام بالعرق الشرقي الكبير، بالإضافة للعثور على الصوان المنحوت في شكل أدوات كثيرة مثل الشفرات، المكاشط، المجارف، الفؤوس والسهام .

وصل الإسلام لمنطقة وادي سوف ووادي ريغ بعد الفتح الإسلامي باعتبار المنطقتين امتدادا إقليميا وطبيعيا لإقليم الزاب فاعتنقه السكان بدون عناء لأنهم وجدوا في الدين الجديد العدل وفي أهله الصلاح والعفة الى جانب الشبه الكبير بين أهل البلاد وبين العرب الفاتحين من حيث بساطة الحياة البدوية والعادات والتقاليد القبلية .

1-المجلة الثقافية الشاملة ص 12العدد السادس جوان 2007 دار الثقافة الوادي .

الاحتلال الفرنسي وطأت أقدامه ارض الوطن 1830، وبعد سقوط بسكرة 1844، حاول لاحتلال بسط سيطرته على منطقتي وادي ريغ ووادي سوف عن طريق الإمارات والمشايخ الذين يحكمون المنطقة لكن السكان رفظو الخضوع للهيمنة، وظهرت مقاومات شعبية عديدة، مثل مقاومة محمد بن عبد الله وثورة بوشوشة الذي بدأ حركته من عين صالح وانتشرت في كل من ورقلة وتقرت ووادي سوف.

- **الخصائص العمرانية للولاية :**

كل المنازل مصفوفة بقباب نصف كروية، في سوف القبة ينظر لها عموما على[1] أنها بناية دينية وهي لا تستعمل في البيوت العادية إلا في منطقة الوادي، ولتفسير تقبيب السقوف يمكن الحديث عن شح الخشب، وإرادة السوافة بعدم بناء الطابق العلوي وذلك لحماية الحريم من نظرات الرجال الأجانب، ويجب أن نضع أيضا في الاعتبار إضافة لشح الأخشاب في المنطقة وتوفر منتوج طبيعي بكثرة وهو الجبس، واعتماد القباب له فضل كبير في إضفاء خصوصيات لقرى المنطقة .

هذا إضافة لكون القباب أكثر تهوية وتعمر أطول لان مياه الأمطار تسيل من عليها وتجعل الرياح تحدث تيارا دائريا يمنع تراكم الرمال الزاحفة من أن تغمر المنزل، أن أصل هذه الطريقة المعمارية يوجد في مدينة (قم) بإيران وفي بعض الضواحي من مدينة حلب في سوريا والتي يقال إن السوافة الأوائل لهم علاقة نسب بها، أما المنازل الحديثة فهي اليوم

1- المجلة الثقافية الشاملة ص 52.53العدد السادس جوان 2007 دار الثقافة الوادي .

مسقوفة بالقباب المستطيلة على شكل المهد، وهذا النوع (الادماس) استعمل من قبل في الجنوب التونسي .

- القباب بين تحديات الطبيعة والبعد الروحي :

تفرض البيئة على الإنسان تحديات متعددة تجعله ملجأ الى اختراع أو جلب الحلول المناسبة، وهكذا كان على الإنسان في منطقة سوف إن يستجيب إلى تلك التحديات التي واجهته بها تغيرات البيئة خاصة الرياح والحرارة، فاتخذ القبة درعا له يمنعه من تركز الحرارة داخل الغرفة ويشتت ضربات الرياح، لكن القبة لم تكن مجرد ضرورة بيئية بل هي اختيار نابع من الأعماق له في حنايا الروح شواهد تربطه بعالمها اللا متناهي، ان القبة بشكلها النصف الكروي تعبير مباشر عن الكون قبة السماء، وتجسد ايضا وبشكل كبير معاني التوحيد والخضوع لله حيث ان نقطة مركزها الذي يقع في أعلى موضع فيها، تمثيل دقيق للقدرة ألاهية المتعالية، وإذا تأمل الناظر يجد كل أطراف القبة مشدودة بأشعة قوسيه إلى نقطة المركز، انه ارتباط كل الكائنات. [1]

- الخصائص الجغرافية والمناخية :

تبعد الوادي (عاصمة وادي سوف) عن البحر بـــ 390 كلم، ويبلغ متوسط ارتفاع المنطقة عن سطح البحر 80 م .

1- المجلة الثقافية الشاملة ص 52.53العدد السادس جوان 2007 دار الثقافة الوادي .

الحرارة: يصل المتوسط الحراري في فصل الصيف إلى 34° وقد يتعدى في بعض الأحيان 50° حيث تكون الرمال شبه ملتهبة، وفي فصل الشتاء يكون المتوسط الحراري 10°، وعندما تشتد البرودة وخاصة ليلا تنخفض إلى ما دون الصفر.[1]

الرياح: تمتاز منطقة وادي سوف بحركة هوائية نشطة على مدار السنة

- فتهب رياح شمالية، وشمالية غربية (الظهراوي) من فيفري إلى أفريل
- وتهب رياح شرقية (وتسمى البحري) وهي منعشة من أوت إلى أكتوبر
- وتهب رياح جنوبية (وتسمى الشهيلي) وهي حارة ويكون ذلك خلال الصيف

الأمطار: هي قليلة ونادرة بسبب بعد المنطقة على البحار، ويصل المتوسط السنوي للتساقط بالمنطقة إلى 80.3 ملم.

الغطاء النباتي: يتميز الغطاء النباتي بسوف بالجفاف وكثرة الرمال، ومع ذلك توجد نباتات طبيعية متنوعة ذات جذر طويلة تنمو في الأودية وأطراف الكثبان الرملية، ويعتمد عليها البدو في رعي حيواناتهم، وقد ذكر منها صاحب الصروف أكثر من 80 نوعا منها*: الحلفاء، البشنة، العضيد، السعد، الشيح، إضافة إلى أشجار من الحطب كالا زال، العلندي، الزيتاء، المرخ، الرتم، الطرفاء وغيرها...[2]

[1] – منتدى تكنولوجيا العين الذهبية ، 2016/03/20، سا 17:30.

[2] – مرجع سابق .

1- المجال المكاني : يقع حي 08 ماي 1945 بالجهة الشرقية للولاية يحده من الشمال بلدية حساني عبد الكريم، ومن الجنوب حي النزلة ومن الشرق بلدية الطريفاوي ومن الغرب حي تكسبت الشرقية، يظم حي 08 ماي أربعة وحدات جوارية وهي :

- حي 08 ماي الشمالي .
- حي 08 ماي الشرقي .
- حي 08 ماي الرئيسي .
- حي الناظور .

تبلغ مساحة حي 08 ماي الشمالي 118 هكتار، وحي08 ماي الشرقي تبلغ مساحته 60 هكتار بينما حي 08 ماي الرئيسي تبلغ 55.6 هكتار في حين حي الناظور تبلغ مساحته 132 هكتار، وبهذا فالمساحة الإجمالية للحي بأكمله تبلغ 365.6 هكتار، كما يقدر عدد السكان بالحي 27557 نسمه، واجمالي عدد المساكن ب6526 مسكن .[1]

2- المجال الزمني : ويتمثل في فتر جمع المادة العلمية وهو الجانب النظري وقد استغرق ثلاثة أشهر من شهر ديسمبر 2015 الى شهر فيفري 2016، اما بالنسبة الى فترة جمع البيانات فقد استغرقت شهرين، في فترة مابين شهر مارس 2016 الى غاية شهر ماي 2016، وكان ذلك عبر عدة مراحل فبعد عملية جمع البيانات الخاصة بموضوع الدراسة والمجال المكاني وهذا من قبل بعض المؤسسات العمومية والخاصة، وبعدها تم النزول الى الميدان وتوزيع الاستمارة .

1- مديرية التعمير والهندسة لولاية الوادي .

3- المجال البشري : أجريت دراستنا في حي 08 ماي 1945 وبالتحديد في التجمع السكني يضم 1388 مسكن، ويقع في الجهة الشرقية من الحي ومنه فان مجتمع الدراسة سيكون محصورا في سكان هذا التجمع الحضري .

- **تحديد العينة وطريقة اختيارها :** في هذا الإطار تم تحديد العينة والتي تعني دراسة مجموعة مختارة من الناس من بين كل إفراد المجتمع دون تغيير خصائص المجتمع، ويعرف المعجم الديمغرافي العينة بأنها دراسة جزء من المجتمع بقصد الحصول على المعلومات الخاصة لهذا المجتمع وذلك بدل من دراسة جميع مفرداته، ونظرا لكون موضوع بحثنا حول الإسكان الحضري وعلاقته بالتهيئة الحضرية أخترنا عينة عشوائية ضمن قاطني هذا الحي للتعرف على مدى صدقية فرضيات الدراسة من عدمها، وتعميم نتائج بحثنا الميداني .

الخلاصة :

إن الإجراءات المنهجية التي تم تطبيقها في هذه الدراسة، كانت بمثابة تنفيذ الخطة العامة للبحث عن طريق تطبيق المنهج الوصفي والأدوات التي جمعنا بها البيانات وكذا العينة المختارة، وكانت أيضا كوسيط بين الجانب النظري للدراسة وإستخلاص للنتائج النهائية، أي بمثابة المفصل الذي يربط بينهما وهذا للوصول إلى نتائج أكثر يقينية وقريبة من الواقع .

الفصل الخامس : تحليل البيانات ونتائج الدراسة

أولا : عرض وتحليل البيانات

1- تحليل البيانات المتعلقة بمجتمع البحث وخصائصه

2- تحليل البيانات المتعلقة بعلاقة الإسكان الحضري بالإمداد بالماء والكهرباء

3- تحليل البيانات المتعلقة بالإسكان الحضري وعلاقته بشبكة الطرقات

4- تحليل البيانات المتعلقة بالإسكان الحضري وعلاقته بالنقل الحضري

ثانيا : نتائج الدراسة

1- نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات

2- مقارنة نتائج الدراسة مع نتائج الدراسات الأخرى

تمهيد

تتناول الدراسة الحالية ظاهرة الإسكان الحضري وعلاقته بالتهيئة الحضرية وذلك من خلال مجموعة من التساؤلات التي وضعها الباحث من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة، فجاء هذا الفصل كمحاولة للإجابة عن هذه التساؤلات، من خلال عرض البيانات المتحصل عليها من ميدان الدراسة الخاص بهذه الدراسة.

لذا إعتمدنا في عرض وتحليل البيانات على الأسلوب الكمي من خلال الأرقام والنسب المئوية وإستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية البسيطة ثم قمنا بتحليلها من خلال الأسلوب الكيفي الذي يعتمد على القراءة السوسيولوجية للأرقام والنسب المجدولة وكذلك تحليل الأساليب الإحصائية الآخرى وتوظيفها كيفيا بما يخدم الدراسة.

1- تفريغ البيانات وتحليلها

أولا : البيانات الشخصية :

الجدول رقم 1 توزيع مجتمع البحث حسب الجنس

الاحتمال	التكرار	النسبة
ذكر	34	% 68
انثى	16	% 32
المجموع	50	% 100

من خلال الجدول رقم 1 الذي يبين جنس مجتمع البحث والذي يوضح لنا أن نسبة الذكور أكثر من نسبة الإناث، حيث قدرته نسبة الذكور بـــ68% في حين بلغت نسبة الإناث 32%، وذلك بحكم طبيعة المجتمع المحافظ الذي نعايشه حيث أن هناك إحراج في المقابلة المباشرة لفئة الإناث.

الجدول2: توزيع مجتمع البحث حسب السن

الاحتمال	التكرار	النسبة
26 – 18	19	%38
35-27	18	%36
42-36	06	%12
43 فما فوق	07	%14
المجموع	50	% 100

من خلال المعلومات المستخرجة من الجدول أعلاه نلاحظ وجود تنوع في الفئات العمرية أنتنوع الأجيال في مجتمع البحث من شباب وكهول، وهذا ما وجدناه في الفئات

العمرية من 18–26 حيث شكلت هذه الفئة النسبة الأكبر بـــ 38% والتي تدل على أن نسبة الشباب في المجتمع بصفة عامة وفي حي 8ماي بالأخص مرتفعة.

الجدول رقم 3 يبين توزيع مجتمع البحث حسب الحالة المدينة

الاحتمال	التكرار	النسبة
أعزب	24	% 68
متزوج	19	%38
مطلق	6	%12
أرملة	1	%2
المجموع	50	% 100

تعتبر الحالة المدنية من أهم خصائص الأسرة، حيث نجد أن عدد العزاب هو أكثر نسبة في مجتمع البحث بلغت نسبتهم بـــ : 48%وتليها فئة المطلقين بنسبة 2%، ونستنتج من ذلك أن إرتفاع نسبة العزوبية راجع إلى الظروف الإجتماعية المختلفة وغلاء المعيشة.

الجدول رقم 4 يبين المستوى التعليمي لأفراد العينة

الاحتمالات	التكرارت	النسبة المئوية
أمي	3	% 6
ابتدائي	4	% 8
متوسط	14	%28
ثانوي	13	%26
جامعي	16	%32
المجموع	50	% 100

إن النمط العمراني الحضري لأي منطقة يعكس المستوى الثقافي للسكان كما يعبر كذلك على أن المرافق التربوية والتعليمية متوفرة، حيث أن النسبة الأكبر هي من فئة الجامعيين بـــ32% وبعدها فئة التعليم المتوسط بـــ28%ثم الثانوي بـــ26%ومنه نستنتج أن معظم الفئات متعلمة ومثقفة في حين أن نسبة الأمية ضئيلة جدا.

جدول رقم 5 يبين عدد أفراد الأسرة لمجتمع البحث

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
5-2	18	% 68
9-6	28	% 56
10-فما أكثر	4	%8
المجموع	50	% 100

من خلال الدراسة الميدانية ومن خلال الجدول الذي يوضح أن الأسر التي يتراوح عدد أفرادها من 6-9 تمثل نسبة 56% في حين بلغت الفئة من 2-5 نسبة 36%وهذه المعطيات تمثل مشكلا حقيقيا يدل على إرتفاع معدل الإكتظاظ في المسكن الواحد.

جدول رقم 6 يبين مكان ممارسة المهنة لمجتمع البحث

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
داخل الحي	35	%70
خارج الحي	15	%30
المجموع	50	%100

من معطيات الجدول أعلاه المتعلق بمكان ممارسة المهنة نجد أن نسبة 70%من أفراد العينة يعملون داخل الحي و30% خارج الحي ونلاحظ أن الحي مجال الدراسة يتوفر على الكثير من المرافق الخدماتية والتجارية بإعتبار حي حديث النشأة وإستقطاب الكثير من السكان.

ثانيا :محور علاقة الإسكان الحضري بالإمداد بالكهرباء والماء

جدول رقم 7 يوضح طبيعة السكن

الاحتمالات	التكرارت	النسبة المئوية
ملك	27	% 54
ايجار	21	% 42
ارث	2	%4
المجموع	50	% 100

من خلال الجدول رقم 7 أعلاه الذي يوضح طبيعة السكن نجد أن ما نسبته 54% من مساكن أفراد مجتمع البحث هي ملكية خاصة، وطالما ان الحي ذو نشأة حديثة وبالرغم من غلاء مواد البناء تمكنوا من بناء سكناهم، وهذا يدلل على أن ساكني هذا الحي أغلبهم ملاك وهذا يوضح أن مستواهم المادي معقول، ثم تلي هذه النسبة فئة المستأجرين بنسبة 42%، أما نسبة المساكن الموروثة فتقدر نسبتها بـــ 4%.

الجدول رقم 8 يوضح مدى رضا مجتمع البحث عن المسكن.

الاحتمالات	التكرارت	النسبة المئوية
نعم	29	% 58
لا	21	% 42
المجموع	50	% 100

توضح معطيات الجدول أعلاه أن ما نسبته 58%من أفراد العينة أجابت عل رضاها عن المسكن، فيما بلغت نسبة الأفراد الغير راضين عن هذا السكن 42%، وكما نلاحظ أن النسبة متقاربة لحد ما، وعليه يمكن الإستنتاج أن السكنات الإجتماعية بحي 8 ماي ليست كفـــأة بما يلزم .

جدول رقم 9 يوضح أسباب عدم الرضا عن المسكن

الفئات	التكرارت	النسبة المئوية
غير لائق	20	%40
غير صحي	0	0
غيركاف لافراد الاسرة	30	% 60
المجموع	50	% 100

حسب معطيات الجدول رقم9 والخاص في حالة عدم رضا عن المسكن وقد شكلت النسبة الأعلى 60%أجابوا بأنه غير كاف لأفراد الأسرة وذلك يرجع إلى ضيق المسكن وكثرة عدد الأفراد في الأسرة الواحدة وقد بلغت النسبة التي تليها 40% أجابوا بغير لائق قد تكون منها أسباب إنعدام بعض الضروريات أو طبيعة الشخص .

جدول رقم 10 يبين حالة توفر المرافق العامة في هذا الحي

الفئات	التكرارت	النسبة المئوية
الماء	50	%100
الكهرباء	50	%100
الغاز	40	%80
الصرف الصحي	50	%100

تبين معطيات الجدول أعلاه الذي يبين حالة المرافق العامة لهذا الحي، فكانت نسبة الماء والكهرباء وكذا الصرف الصحي فتصل التغطية بهما بنسبة100%، أما بخصوص الغاز فكانت نسبته حوالي 80%فقط، وهذا نظرا لأن بعض من قاطني حي الناظور وما جاوره لم يلحق سكنه بشبكة الغاز .

جدول رقم 11 يبين وجود الإنارة من عدمها عند الإنتقال إلى هذا الحي

الفئات	التكرارت	النسبة المئوية
نعم	30	% 60
لا	20	% 40
المجموع	50	% 100

من خلال المعطيات أعلاه نجد أن ما نسبته 60% من مجتمع العينة أجابوا بتوفر الإنارة عند إنتقالهم للحي، بينما ما نسبته 40 %أجابوا بعدم توفر هذا المرفق الهام، حيث صرح البعض بأنه يضطر لجلب الكهرباء من الجهات الأخرى التي تتوفر فيها هذه الخدمة، مما يدل لنا عن نقص أداء هذه الخدمة الضرورية للمواطن عند بداية نشأة هذا الحي .

جدول رقم 12:يبين وجود الماء من عدمه عند الإنتقال إلى هذا الحي

الفئات	التكرارت	النسبة المئوية
نعم	42	% 84
لا	8	% 16
المجموع	50	% 100

حسب المعطيات في الجدول أعلاه نلاحظ أن توفر خدمة الماء في هذا الحي عند الإنتقال ساكنيه إليه كانت ناقصة لحد ما، فكانت نسبة 84%من ساكني هذا الحي صرحوا بتوفر الماء، أما باقي النسبة والمقدرة بـــــ 16%فصرحت بعدم توفر هذه المادة الضرورية في بداية سكناهم بهذا الحي، وبالرغم من أن النسبة يبدو قليلة إلا أنها تعبر بحق على إحدى مشكلات الإسكان الضرورية في حياة الناس اليومية والمتمثلة في عدم توفر الماء .

جدول رقم 13 يوضح مدى وجود تقطعات في الإمداد بالكهرباء

الفئات	التكرارت	النسبة المئوية
نعم	41	% 82
لا	9	% 18
المجموع	50	% 100

من خلال معطيات هذا الجدول نلاحظ بأن الأغلبية الساحقة من افراد مجتمع البحث أجابوا بوجود تقطعات في الإمداد بالكهرباء وذلك بنسبة 82%، وربما يرجع ذلك لوجود مشاكل في شبكة الكهرباء بحكم طبيعة المنطقة التي تتميز بارتفاع الحرارة، وهذا يعني أنه

بالرغم من تصريح مجتمع البحث بوجود الكهرباء إلا أن مشكلة تقطعه لا زالت تمثل مشكلا قائما لليوم .

جدول رقم 14 يبين مدى وجود تقطعات في الإمداد بالماء

الفئات	التكرارت	النسبة المئوية
نعم	43	% 86
لا	7	% 14
المجموع	50	% 100

ونفس الشيء واقع للإمداد بالماء الشروب، فمن خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ بأن أغلب مجتمع الدراسة أقر بوجود تقطعات في الإمداد بالماء والمقدرة نسبته بـــــــ86%، وهذا ما يدل على معاناة هذا الحي من مشكلة توفر الماء الصالح للشرب، فهذه المشكلة لا تزال للأسف تمثل مشكلا قائما لليوم .

جدول رقم 15 يبين أسباب تقطع في الإمداد بالماء الصالح للشرب

الفئات	التكرارت	النسبة المئوية
عدم صلاحية شبكة المياه	13	%26
سوء ادارة توزيع المياه	20	% 40
أعطال في قنوات المياه	17	%34
المجموع	50	% 100

من خلال معطيات الجدول الذي يبحث عن أسباب تقطع في الإمداد بالماء، نجد أن النسبة الأكبر والتي بلغت 40%راجعة لسوء إدارة توزيع المياه، بينما عبرت نسبة 34%

من مجتمع العينة أن السبب راجع بالأساس إلى وجود أعطال في قنوات المياه، فيما بلغت نسبة 26% لعدم صلاحية شبكة المياه أصلا، وكلها تعبر على مشكلة واحدة هو النقص الفادح في التزود بمياه الشرب .

جدول رقم 16 يوضح مدى إصلاح أعطال قنوات المياه

الفئات	التكرارت	النسبة المئوية
نعم	27	% 54
لا	23	% 46
المجموع	50	% 100

من خلال معطيات الجدول16نجد أن نسبة 54% أجابوا بأن عملية إصلاح الأعطال تتم بشكل عادي، فيما كانت نسبة المبحوثين الذين أجابوا بتأخر عملية إصلاح هذه الأعطال مقدرة بـــ 46%، وكما نلاحظ أن النسبتين متقاربتين، الشيء الذي يدل على أن الجهة المعنية بتسيير قنوات المياه الشروب غير جادة في أداء خدماتها في وصول المياه الصالحة للشرب نحو مواطني هذا الحي في الوقت المناسب .

جدول رقم 17 يوضح مَن المسؤول عن تهيئة الحي

الفئات	التكرارت	النسبة المئوية
البلدية	23	%46
جمعية الحي	16	% 32
الاثنان معاً	11	%22
المجموع	50	% 100

توضح معطيات الجدول 17 والمتعلق بالمسؤولية عن تهيئة الحي وتنظيمه، فكانت الأغلبية من مجتمع البحث وبنسبة بلغت 46% صرحوا بأن البلدية هي من يقوم بتهيئة الحي، بينما بلغت نسبة 32%تؤكد أن جمعية الحي هي التي تعمل على المساعدة في تهيئة الحي، فيما صرح ما نسبته 22%أن كلا من البلدية وجمعية الحي من يعمل على تهيئة الحي، ، إلا أن تصريحات أفراد عينة البحث التي ستدلي بتصريحاتها في الجدل التالي ستكشف لنا مدى تعثر واجبات السلطات المعنية على أداء دورها المطلوب تجاه سكان هذا الحي.

ثالثا : محور الإسكان الحضري وعلاقته بشبكة الطرقات

جدول رقم 18 يبين حالة الطرقات في حي 8ماي

الفئات	التكرارت	النسبة المئوية
جيدة	23	%46
متوسطة	16	% 32
رديئة	8	% 16
المجموع	50	% 100

تبين معطيات الجدول 18 والمتعلق بحالة الطرقات بالحي، أن ما نسبته46%من مجتمع البحث صرحوا بأن حالة الطرقات جيدة، بينما صرح ما نسبته32% أن هذه الطرق متوسطة الحال، وهنا تؤكد لنا هذه المعطيات عدم بذل الجهد من طرف السلطات المحلية في إعادة الإعتبار لطرقات أحيائنا، وخاصة نحن نعلم مدى أهمية الطرقات السليمة في تحقيق حالات أمن وسلامة المواطنين من حوادث الطرقات .

جدول 19 يبين مدى كفاية الطرقات من عدمها بالحي

الفئات	التكرارت	النسبة المئوية
نعم	38	% 76
لا	12	% 24
المجموع	50	% 100

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن معظم المبحوثين أجابوا بأن الطرق كافية بالحي وذلك بنسبة 76%، وربما يرجع لحداثة نشأة الحي، في حين صرح ما نسبته 24% من أفراد العينة بعدم كفاية هذه الطرق، وهذه النسبة الأخيرة ولو أنها أقل لكن تعبر على عدم كفاية الطرق بهذا الحي، نظرا لضرورة ودور الطرقات في تسهيل الحياة الحضرية للناس .

جدول رقم 20 يوضح مدى وجود طرق رئيسية تصل الحي بوسط المدينة

الفئات	التكرارت	النسبة المئوية
نعم	38	% 76
لا	12	% 24
المجموع	50	% 100

يبين الجدول رقم 20 والمتعلق بمدى وجود طرق رئيسية تصل الحي بوسط المدينة، فصرحت ما نسبته76% من مجتمع البحث أن الطرق الرئيسية التي تصل الحي بوسط المدينة هي طرق جانبية ومهترئة ما عدى طريق رئيسي واحد يمكن أن تكون جيدة ولكن لا تفي بالغرض، وهذا يعد بحد ذاته مشكلا حضريا عويصا، أما نسبة 24% من مجتمع العينة

والتي صرحت بوجود طرق رئيسية فهي تعبر على وجهات نظر مختلفة لدى أفراد العينة المبحوثة .

جدول رقم 21 يبين مدى مطالبة ساكني هذا الحي بطرق جديدة

الفئات	التكرارت	النسبة المئوية
نعم	36	%72
لا	0	%00
لا يعنيه الأمر	14	%28
المجموع	50	% 100

من خلال بيانات الجدول21 والمتعلق بـــإنشاء طرق جديدة لهذا الحي، كانت النسبة الأعلى72% ممن صرحوا بالمطالبة بتوفير طرق جديدة، أما نسبة28%من أفراد العينة صرحوا بأن الأمر لا يعنيهم .

جدول رقم 22 يبين أنواع الطرق الموجودة في الحي

الفئات	التكرارت	النسبة المئوية
طريق حضري سريع	00	%0
طريق حضري محلي	50	% 100
المجموع	50	% 100

تبين معطيات الجدول 22 أن ما نسبته 100%أجابوا بأن طرق الحي كلها طرق حضرية محلية بالرغم من أن هذا الحي هو على مقربة من الطريق الرئيسي الوطني الرابط

بين ولاية الوادي والولايات المجاورة، بل أن هذا الحي يرتبط بطريق دولي بين الجزائر وتونس، إلا أن هذا الحي ليس به طرق تصنف ضمن الطرقات الحضرية السريعة .

جدول 23يبين حالة طرق هذا الحي

الفئات	التكرارت	النسبة المئوية
الحفر	18	%36
الردم والطمي	12	% 24
التكسير	29	% 40
المجموع	50	% 100

من خلال معطيات الجدول رقم 23 نلاحظ أن حالات الفوضى لازالت تعانيها طرقاتنا للأسف، حيث صرح ما نسبته 40 % من مجتمع البحث أنها تحدث بها حالات التكسير المستمر، وما نسبته 36%منهم أقروا بوجود عميات الحفر للقيام ببعض الأشغال المكملة كوضع قنوات المياه الشروب أو خطوط الهاتف وما إليها، بينما صرح ما نسبته 24% من أفراد العينة أن حالات الردم والطمي والحجارة تكاد لا تنقطع في هذا الحي، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الجهات المعنية مغيبة أو أنها غير معنية بتنظيم المجالات العمرانية بالأحياء .

جدول 24 يبين مدى صيانة الطرقات من عدمها في الحي

الفئات	التكرارت	النسبة المئوية
نعم	26	% 52
لا	24	% 48
المجموع	50	% 100

من خلال المعطيات التي يوضحها الجدول رقم 24 أن ما نسبته52%من المبحوثين لاحظوا أن الطرق تتم صيانتها في الحي من وقت لآخر، بينما أجاب ما نسبته 48%بالنفي، ونلاحظ هنا تقارب في النسبتين ما يؤكد أن هناك خلل في واجبات الجهات المعنية بهذا الجانب، مما يؤكد قصور من طرف السلطات المحلية في القيام بما يلزم من تقديم الخدمات الضرورية للنطاقات الحضرية .

جدول 25 يوضح مدى تواجد الأرصفة بالحي من عدمها

الفئات	التكرارت	النسبة المئوية
نعم	44	% 88
لا	6	%12
المجموع	50	% 100

تبين معطيات الجدول 25أن ما نسبته 88% من مجتمع العينة صرحوا بوجود الأرصفة بالحي، أما ما نسبته 12% أجابوا بعدم وجودها، وذلك نظرا لعزلة مساكنهم ووجودها في أطراف هذا الحي .

جدول 26 يبين حالة الأرصفة بحي 8 ماي

الفئات	التكرارت	النسبة المئوية
جيدة	3	%6
متوسطة	34	% 68
رديئة	13	% 26
المجموع	50	% 100

توضح معطيات الجدول26 والمتعلق بحالة الأرصفة المحاذية لطرقات هذا الحي، حيث صرح ما نسبته68%بأن حال الأرصفة متوسط، لتليها نسبة من صرحوا برداءة الأرصفة بنسبة تقدر بـــ 26%، فيما كانت نسبة 6%فقط صرحوا بجودتها، وهذا جانب آخر يوضح لنا حال سوء التنظيم العمراني بحي 8 ماي .

جدول 27 يبين وجود السياجات على الأرصفة من عدمها

الفئات	التكرارت	النسبة المئوية
نعم	6	% 12
لا	44	% 88
المجموع	50	% 100

يبين الجدول أعلاه والمتعلق بوجود السياجات من عدمها، حيث صرح ما نسبته88%من مجتمع العينة أنها منعدمة، في حين صرحت ما نسبته 12%فقط بأنها موجودة، وكما هو معلوم أن السياج الذي يوضع على الأرصفة يلعب دورا كبيرا في تأمين الأشخاص من حوادث النقل التي بدأت تتكاثر هذه الأيام، وخاصة مع فئة الأطفال الصغار وذوي الاحتياجات الخاصة والشيوخ، فحسب هذه المعطيات التي سقناها يتبين لنا مدى التقصير من جهة السلطات المعنية بالتنظيم المجالي لعمران الأحياء في تحقيق أمن وسلامة المواطنين ضمن نطاقاتهم الحضرية.

جدول 28 يبين مدى وجود ممرات الراجلين من عدمها

الفئات	التكرارت	النسبة المئوية
نعم	5	% 10
لا	45	% 90
المجموع	50	% 100

من خلال معطيات الجدول رقم 28 والمتعلق بوجود ممرات للراجلين من عدمها، نجد أن ما نسبته 90%من المبحوثين أجابوا بعدم وجودها، في حين كانت نسبة المقرين بوجودها10%، وهذا يرجع بالدرجة الأولى للسلطات المعنية التي أهملت هذا الجانب من الجوانب الحضرية الضرورية لحماية المارين من المواطنين .

رابعا :محور الإسكان الحضري وعلاقته بالنقل الحضري:

جدول29 يبين مدى إنتظام وسائل النقل في حي 8 ماي

الفئات	التكرارت	النسبة المئوية
نعم	09	%18
لا	41	%82
المجموع	50	% 100

توضح معطيات الجدول 29 والمتعلق بمدى إنتظام وسائل النقل في حي 8 ماي، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين أجابوا بعدم إنتظامه 18%، بينما صرح ما نسبته 82% من مجتمع البحث بعدم إنتظامه، وهذا يعبر لنا بحق عن مشكلة النقل بأحيائنا .

جدول 30 يبين أسباب عدم إنتظام وسائل النقل

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
لنقص وسائل النقل	10	%20
لفوضى التسيير	32	%64
كثرة طالبي النقل	8	%16
المجموع	50	% 100

يبين الجدول 30 أعلاه المتعلق بأسباب عدم إنتظام وسائل النقل، فقد صرح ما نسبته64% من عينة البحث أن السبب يرجع إلى الفوضى الواقعة في تسيير هذا المرفق الهام في حياة الحضر، فيما تقاربت نسبة المبحوثين المصرحين بأن السبب يعود لنقص في وسائل النقل أو لكثرة طالبي النقل على التوالي بنسبة20%و16%، وهنا يتضح لنا أنه وحسب ما هو مشاهد أن هذا الحي تتوفر فيه وسائل النقل ورغم ذلك يصرح مجتمع البحث أن خدمات النقل في هذا الحي غير منتظمة ومن ثم غير كافية لتنقل مواطني هذه الجهة نحو وسط المدينة، وهذا يعبر بطريقة مباشر أو غير مباشرة على مشكلة النقل في أحيائنا الشعبية.

جدول 31 يبين حالة وسائل النقل في الحي

الفئات	التكرارت	النسبة المئوية
جيدة	16	%32
متوسطة	30	% 60
غير جيدة	04	%8
المجموع	50	% 100

حسب معطيات الجدول31والمتعلق بحالة وسائل النقل على مستوى الحي، كانت النسبة الأعلى من المبحوثين والمقدرة بـــ60 % صرحوا بأن حالة النقل متوسطة، في حين صرح ما نسبته 32% من أفراد العينة بأنها جيدة، ولو لاحظنا أن النسبة الغالبة من مجتمع البحث تصرح بتوسط حالة وسائل النقل لأدركنا أن المشكل ليس فقط في توفرها من عدمه بل الأهم من ذلك هو جودة وسائل النقل المريحة التي ينبغي أن توفرها السلطات المعنية لساكنيها لتحقيق حياة كريمة للمواطن .

جدول 32 يبين وجود حالة الإكتظاظ من عدمه في وسائل النقل

الفئات	التكرارت	النسبة المئوية
نعم	23	% 46
لا	27	%54
المجموع	50	% 100

تبين معطيات الجدول رقم 32 المتعلق بوجود حالات الاكتظاظ في وسائل النقل، فنلاحظ أن النسبة الأكبر والمقدرة بـــ54%أجابوا بعدم وجود الاكتظاظ، إلا أن نسبة من أثبت وجود حالات الإكتظاظ في وسائل النقل متقاربة لحد ما، حيث قدرت بـــ 46% من إجابات مجتمع البحث، وهذه المعطيات تؤكد لنا دائما على مشكلة عدم إنتظام وسائل النقل في النطاقات الحضرية المختلفة ومن بينها حي 8 ماي .

جدول33 يبين تقدير مدة انتظار وسيلة النقل

الفئات	التكرارت	النسبة المئوية
اقل من 5 د	1	%2
من 5 – 10 د	27	%54
أكثر من 15 د	22	%44
المجموع	50	% 100

تبين المعطيات الكمية للجدول رقم 33 المتعلق بمدة انتظار وسيلة النقل، حيث سجلت النسبة الاكبر من المبحوثين المجيبين بزمن استغراق انتظارهم لوسيلة النقل من 5 الى 10 د وذلك بنسبة بلغت 54 %، لتليها نسبة 44%من عينة البحث أن فترة الإنتظار تمتد لأكثر من 15 د، فأسباب مدة انتظار وسيلة النقل يرجع لعدم انتظام النقل وكذا الاكتظاظ وقدم بعض وسائل النقل ولإهتراء طرق هذا الحي ...الخ.

جدول 34 يبين زمن إستغراق رحلة التنقل إلى وسط المدينة

الفئات	التكرارت	النسبة المئوية
اقل من 10 د	2	% 4
من 10 – 20 د	18	% 36
أكثر من 20 د	30	%60
المجموع	50	% 100

يوضح الجدول أعلاه المتعلق بزمن استغراق رحلة التنقل لوسط المدينة، حيث أن ما نسبته 60%من مجتمع البحث أجابوا بأن الزمن المستغرق أكثر من 20 دقيقة، وهذا راجع

إلى بعد الحي نسبيا عن وسط المدينة ووقوف الحافلات لمدة طويلة في المواقف وكانت النسبة التي تلتها 36% من 10 إلى 20 وهذه المعطيات تؤكد مشكلة عدم إنتظام وسائل النقل بهذا الحي .

جدول 35 يبين أسباب التأخر في وسائل النقل

الفئات	التكرارت	النسبة المئوية
قدم وسائل النقل	13	% 26
اهتراء الطرق	20	% 40
بعد الحي عن وسط المدينة	17	% 34
المجموع	50	% 100

يتبين من معطيات الجدول رقم 35 والمتعلق بحالات وأسباب تأخر وسائل النقل بحي 8 ماي، حيث أجابت النسبة الأعلى من المبحوثينوالمقدرة بـــــ40%أن السبب يعود لإهتراء الطرقات، لتليها نسبة 34% من تصريح أفراد العينة أن السبب يعود لبعد الحي عن وسط المدينة، ونسبة 26% منهم ترجع ذلك إلى قدم وسائل النقل، وهذه الأسباب تعتبر منطقية نظرا لوجودها على أرض الواقع، وهذا يؤكد لنا دائما نوعا من حالة القصور في أداء السلطات المحلية المعنية بهذه الخدمات .

2- تفسير النتائج في ضوء الفرضيات :

انطلقنا في بحثنا هذا بتساؤل رئيسي حول ما اذا كانت عملية الإسكان الحضري في الجزائر تترافق مع عمليات التهيئة الحضرية والإقليمية طرحنا إشكالية وأجبنا بفرضية كإجابة أولية، وهي عادة لا تترافق عملية الإسكان الحضري في الجزائر مع عمليات التهيئة الحضرية، ونحاول هنا تحليل نتائج البحث الميداني وتفسيره سوسيولوجيا ومقارنتها بالدراسات السابقة، ونخلص إلى نتيجة كخلاصة عامة تجيب على إشكالية البحث .

1- **الفرضية الجزئية الأولى** : من خلال الفرضية الأولى التي أقرت بان هناك إمداد متذبذب للكهرباء والماء لقاطني حي 08 ماي 1945 فمن خلال الدراسة الميدانية خلصنا إلى صدق هذه الفرضية .

2- ويتضح ذلك من خلال إجابات أفراد العينة حول الأسئلة المطروحة في الاستمارة، بحيث يتضح من خلال الجدول رقم (11) و المتعلق بمدى توفر الإنارة، حيث كانت نسبة المبحوثين المجيبين بتوفر الإنارة حال الإنتقال إلى هذا الحي بحوالي60%، أما الجدول رقم(13) المتعلق بوجود تقطعات في الكهرباء كانت بنسبة (82) %، فبالرغم من توفر شبكات الكهرباء في مساكن الحي، إلا إن هناك تقطعات وتذبذبات وذلك راجع الى طبيعة منطقة وادي سوف الصحراوية التي تتميز بالحرارة العالية صيفا خاصة والاستعمال المفرط للطاقة الكهربائية مما يرجع بالسلب على مولدات الطاقة وتصبح تتحمل فوق طاقتها .

كما أن الجدول رقم (14) أكد حالة التقطعات في الإمداد بالماء حيث كانت نسبة المبحوثين المجيبين بوجود التقطعات بنسبة (86) %، وكذلك يتضح من خلال الجدول (15)

المتعلق بأسباب تذبذب في الإمداد بالماء، حيث بلغت نسبة إفراد العينة (40) % ممن اجابوا بأن السبب يرجع إلى سوء إدارة توزيع المياه، في حين بلغت نسبة المجيبين بوجود أعطال في قنوات المياه (34) %، وتلتها عدم صلاحية شبكة المياه بنسبة (26) % .ومن خلال المعطيات أعلاه تكون هذه الفرضية قد تحققت .

2- الفرضية الجزئية الثانية : حالة الطرقات في حي 08 ماي 1945 بالوادي غير ملائمة لاستخدام النقل الحضري، ولقد أوضحت نتائج الدراسة الميدانية صدق هذه الفرضية فمن خلال الجدول رقم(18) والمتعلق بحالة الطرقات بالحي تراوحت إجابات المبحوثين بين المتوسط والرديئة بنسبة 76% و16% على التوالي .وكذلك يوضح الجدول رقم(23) الخاص بوجود الردم والحفر والتكسير من عدمه على مستوى طرق الحي، فقد تقاربت النسب وجود هذه الأخيرة 24% و36% و40% لكل منها على التوالي وذلك راجع إلى عدم ضبط المشاريع والتخطيط السيئ في عملية التهيئة الحضرية بالحي، في حين أن عملية صيانة الطرقات والتي وضحها الجدول رقم(24) بان نسبة المبحوثين الذين اقرو بوجود عملية الصيانة 52% في حين كانت نسبة أفراد العينة الذين لم يقروا بوجود الصيانة على مستوى الطرقات بنسبة 48% ويرجع ذلك إلى إمكانية سكنهم في إطراف الحي التي لم يلحقها مشروع التهيئة أو إهمال السلطات لهم . ومن خلال المعطيات أعلاه تكون هذه الفرضية قد تحققت .

3 – الفرضية الجزئية الثالثة : هناك نقص في وسائل النقل في حي 08 ماي 1945 بالوادي .

من خلال نتائج الدراسة الميدانية لم تصدق هذه الفرضية وهذا مانجده من خلال الجدول رقم (29) المتعلق بحالة إنتظام النقل الحضري بالحي، فنجد أن النسبة الأكبر من مجتمع العينة(82)% أثبتوا بعدم إنتظام وسائل النقل بالحي، وحسب الجدول رقم(30) فقد أرجعت غالبية المبحوثين والمقدرة نسبتهم بـــــــ64%أن السبب يرجع إل فوضى التسيير لهذا المرفق الهام في الحياة الحضرية، كما أن الجدول رقم(31) و(32) يؤكدان حقيقة أخرى ألا وهي أن الحالة التقنية لوسائل النقل متوسطة بنسبة 60%، كما أن الإكتظاظ الذي صرح به مجتمع العينة وبنسبة 46% في هذه الوسائل زاد المشكل تعقيدا، ضف إلى ذلك الجدول رقم(35) والذي أكد من خلاله المبحوثين على درجة إهتراء الطرق وقدمها وذلك بنسبة 40% وهذا ما يعزز من صدقية هذه الفرضية التي تؤكد أن مرفق النقل أداؤه ناقص بالنسبة لهذا الحي .

4- النتائج الخاصة بالفرضية العامة : والمتمثلة في:

"عادة ما لا تترافق عملية الإسكان الحضري مع عمليات التهيئة الحضرية "

ففي ضوء ما توصلنا إليه من نتائج الفرضيات الجزئية التي لها علاقة مباشرة بنتائج الفرضية العامة يمكن القول أن هناك نقص بخصوص التهيئة الحضرية الضرورية والمناسبة للنطاقات الحضرية التي يعيش فيها السكان، ومن بينها حي 8 ماي 1945 ببلدية الوادي، حيث لاحظنا على ضوء البحث الميداني الذي أجريناه على هذا الحي أنه بالرغم من وجود تهيئة حضرية لكن للأسف مست جوانب وأهملت بعض الجوانب الأخرى .

- مقارنة نتائج الدراسة مع نتائج الدراسات الأخرى:

توصلت الدراسة الراهنة إلى مجموعة من النتائج العامة والجزئية ترتبط بسياق الدراسة، ومنه يمكن ربطها بالدراسة التي قامت بها "حفيظي ليليا" وعنوانها "المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري"دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية رقم (07) المدينة الجديدة علي منجلي، بحيث أنتهت الدراسة إلى أنه كلما تحسنت ظروف الإسكان بالمدينة الجديدة، كلما زاد في جذب السكان لها، حيث أن هناك علاقة إرتباطيه بين ظروف الإسكان في المدينة الجديدة وعملية إستقطاب السكان لها، وكلما تحسنت ظروف السكن وتوفرت التجهيزات كلما زاد رضا السكان بالعيش فيها، حيث أكدت الدراسة الراهنة عن صحة ذلك، حيث أنه كلما تنوعت عملية التهيئة الحضرية أومست جل الجوانب في الحياة الحضرية من محلات تجارية وإحياء للمناطق الجديدة وكذا الإهتمام بالمساحات الخضراء ونظافة المدينة، كلما كانت نسبة جذب السكان كبيرة وأدت بتشجيع إعمار المناطق الحديثة وزيادة على ذلك رضا السكان مما ينجر عنه تشكل مجتمع متحضر بكل المقاييس الحديثة .

كما يمكن ربط الدراسة الراهنة بالدراسة التي قام بها "محمد عزوز" بعنوان "مشكلات الإسكان الحضري" المناطق الحضرية المتخلفة – مدينة سكيكدة نموذجا، بحيث أنتهت الدراسة الى أن الإسكان الحضري يؤثر في المناطق الحضرية المتخلفة من الناحية الإجتماعية والنفسية، فمن الناحية الإجتماعية بينت الدراسة أن أغلبية المبحوثين لا تتوفر مساكنهم على الماء والكهرباء وكذلك الأمر بالنسبة للصرف الصحي، بينما بينت الدراسة الراهنة أن معظم المساكن بالحي تتوفر على الماء والكهرباء وذلك يجعلها من أسباب رضا

القاطنين على مستوى الحي كما يؤدي ذلك الى عدم نشوب المشاكل بين الأسر المتجاورة أو بين المصالح المسئولة والمواطن . أما من الناحية النفسية وفيما يتعلق بالإرتياح داخل المسكن، فقد أثبتت دراسة الطالب "محمد عزوز" بأن أغلب أفراد العينة غير مرتاحين في مساكنهم، وهو مايؤثر نفسيا على الفرد نفسيا، بينما في الدراسة الراهنة لوحظ أنه هناك إرتياح في المسكن من طرف المبحوثين، حيث كانت النسبة الأعلى راضين عن المسكن ويرجع ذلك الى توفر مختلف ضروريات الحياة والراحة الفكرية والنفسية فالمجتمع أو الساكن الحضري كلما توفرت له ظروف الراحة والعيش الكريم كلما أحس بالراحة النفسية عكس ما يحصل بالنسبة الى قاطني الأحياء الحضرية المتخلفة .

الإقتراحات والتوصيات :

بناء على نتائج الدراسة يمكن إقتراح التوصيات التالية :

1- تهيئة المجال الحضري قبل إنجاز المشاريع السكنية .

2- تخطيط ووضع البرامج السكنية بما توافق وإحتياجات ومتطلبات المواطنين .

3- إصلاح شبكات المياه والصرف الصحي والصيانة الدورية لها .

4- المراقبة التقنية لمولدات الطاقة الكهربائية وإصلاح الأعطاب .

5- توحيد الآراء بين الجمعيات في الأحياء والسلطات والجماعات المحلية من أجل تهية الحي .

6- مراقبة الدائمة لوضع الطرقات وعدم الإكثار من المطبات في الأماكن الغير مخصصة لها .

7- الإهتمام بوضع الطرقات ووضع الأرصفة وممرات الراجلين والسياجات الواقية .

8- تحسين شبكة النقل وتحديثها ومحاولة توفيرها في كل الأوقات وتنظيمها .

9- توعية المواطنين بأهمية الممتلكات العامة والحفاظ عليها للصالح العام .

10- الإهتمام بالجانب الجمالي للحي عن طريق عمليات التشجير والمساحات الخضراء.

11- مبادرة السلطات في جانب تحسين المجال الحضري وإنشاء المشاريع بمواصفات المدينة المتحضرة وذات البعد الثقافي المميز .

12- إدراج موضوع تهيئة المحيط والمدينة الحضرية ضمن أحد المواضيع التعليمية التي يجب المرور عليها والإهتمام بها منذ السنوات الأولى للتعليم لتغيير الأفكار والتشجيع عليها لانتاج مجتمع متحضر .

خـــاتمـــــــــة

إن العلاقـــة التـــي تـــربط بـــين التهيئـــة الحضـــرية والإســـكان الحضـــري هـــي علاقـــة ارتباطيـــه حيـــث انـــه عنـــد القيـــام بانجـــاز المشـــاريع الســـكنية فأنـــه مـــن الضـــروري إن تتبعهـــا عمليـــة تهيئـــة للمجـــال الحضـــري، ولكـــن المشـــكل وخاصـــة فـــي دول العـــالم الثالـــث بصـــفة عامـــة والجزائـــر بصـــفة خاصـــة نشـــهد أن هناك إهمالا لهذا الجانب .

وبـــالرغم مـــن الجهـــود التـــي تبـــذلها الدولـــة كمحاولـــة لتغطيـــة هـــذا الجانـــب إلا أن النمـــو الـــديمغرافي والتوســـع الحضـــري أديـــا لتفـــاقم هـــذا المشـــكل واستفحاله , وجعلت الدولة في سباق دائم لمجارات هذا النسق المتسارع .

لكـــن بـــالرغم مـــن كـــل هـــذا فـــان الحـــل يكمـــن فـــي جعـــل التهيئـــة الحضـــرية ســـباقة لعمليـــة الإســـكان وبـــذلك يتلاشـــى هـــذا الإشـــكال ويـــنخفض بدرجـــة كبيـــرة، ونشـــهد لعهـــد جديـــد للمدينـــة الجزائريـــة يتســـم بـــالتنظيم ومواكبـــة لمدن العالم المتقدم .

المـــــــــــــــراجـــــــــــــــع

قائمـــــــــــــة المـــــراجع

أولا : الكتب :

1- السيد عبد العاطي السيد : علم الاجتماع الحضري، ج2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

2- الصادق مزهود : أزمة السكن في ضوء المجال الحضري، دار النور الهادف، الجزائر، 1995.

3- اوزيل روبير : فن تخطيط المدن، منشورات عويدات، بيروت، لبان، 1983.

4- بشير التجاني : التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

5- تامر سعدي حلس، ايوب حسين عودة :إعادة هيكلة وتنظيم المنطقة الحضرية، قسنطينة، الجزائر،2008.

6- توفيق محمد خيضر : الشامل في الصحة العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 1992.

7- توفيق محمد خيضر : مبادئ في الصحة والسلامة العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2001.

8- جاكلين بوجوكاريني : الجغرافيا الحضرية، تر حليمي عبد القادر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

9- حمدي باشا عمر : مجمع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالعقار، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2005.

10- خلف حسين علي الدليمي : التخطيط الحضري، الدار العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

11- ذيب بلقاسم : اثر الخلل الاجتماعي على المجال العمراني، قسنطينة، الجزائر، 2001.

12- رجاء مكي طبارة : مقارنة نفسية اجتماعية للمجال السكني، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1995.

13- رشوان حسين : مشكلات المدينة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2002.

14- زيدان عبد الباقي : قواعد البحث الاجتماعي، ط2، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، 1974 .
15- عبد الحميد الدليمي : دراسة في العمران السكن والاسكان، مخبر الإنسان والمدينة، الأردن، 2007 .
16- عبد الرؤوف عبد العزيز الجرداوع : الإسكان في الكويت، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 2003.
17- عبد الفتاح محمد وهبية : في جغرافيا العمران، دار النهضة العربية، لبنان، 1972.
18- عدنان رشيد حبيب : الشبكة الحضرية في الشرق الجزائري، مطبعة النصر، قسنطينة، الجزائر .
19- فاروق عباس حيدر : تخطيط المدن والقرى، لبنان، 1994 .
20- فؤاد محمد الصقار : التخطيط الإقليمي، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 1959.
21- كوريا تشارلز : الشكل الجديد لمدن العالم الثالث، تر . محمد بن حسين، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1999.
22- محمد السيد غلاب : جغرافية الحضر، مصر .
23- محمد عياصرة ثائر مطلق : مدخل إلى المخطط الحضري، ط2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015 .
24- مريس إنجلس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية – تدريبات عملية، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر 2006 .
25- مصطفى فؤاد عبيد، مهارات البحث العلمي، دون ذكر الطبعة، أكاديمية الدراسات العالمية، غزة فلسطين، 2003 .
26- وحيد حلمي حبيب : تخطيط المدن الجديدة، دار مكتبة المهندسين، القاهرة، مصر، 1991.

ثانيا : التقارير والملتقيات :

1- سمير نور الوطار : محاضرة بعنوان الإسكان مقدمة ومفاهيم، ع7، الجزائر، 1991.
2- مديرية التعمير والهندسة لولاية الوادي .

ثالثا : المجلات والجرائد :

1- الجريدة الرسمية : الجمهورية الجزائرية، ع26، 1990.

2- المجلة الثقافية الشاملة : ع6، دار الثقافة الوادي، 2007.

3- جبور الزعبي : مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، م23، ع2، 2007.

4- خليفة قعيد : جريدة الخبر اليومية، ع5282، 2008.

5- خير الله عمار : تنظيم التنمية والبحث الاجتماعي، مجلة الثقافة، الجزائر، 1994 .

6- سمير محمد العساسفة : مجلة الهندسة والتكنولوجيا، قسم الهندسة المعمارية، مجلد 26، ع6 .

7- عبد الحميد الدليمي : الاتجاهات النظرية حول مشكلة الإسكان، مجلة الباحث الاجتماعي، ع5، 2004.

8- فاتن مصطفى كمال : تأثيث المسكن، مجلة المودة، القاهرة، 2005.

9- محمد الهادي لعروق : مجلة مخبر للتهيئة والتعمير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008.

10- محمد بوبكر : ارتفاع جنوني في سعر الحديد، جريدة الخبر اليومية، ع5336، 2008.

رابعا : المطبوعات والرسائل الجامعية :

1- جبرائيل جنان : الحفاظ على المواقع الأثرية وإحيائها للأغراض السياحية، رسالة ماجستير، بغداد، 1986.

2- خليل عبد الله مطاوع : مدينة العلمة السكان والعمران وتهيئة المجال الحضري، رسالة ماجستير في تهيئة المجال، قسنطينة، الجزائر، 1994 .

3- رابية نادية : السكن والعائلة بعد زواج الأبناء، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، الجزائر، 1990.

4- عبد الحميد الدليمي : الواقع والظواهر الحضرية، منشورات جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004.

خامسا : المعاجم والموسوعات :

1- علي لبيب : الموسوعة الجغرافية، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2004.

2- محمود المسعدي : القاموس الجديد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1991.

سادسا : المواقع الالكترونية :

1- منتدى تكنولوجيا العين الذهبية .www./http://kayba.ahlamontada.net.com

سابعا : المراجع باللغة الأجنبية :

1- MOUNIA SAADOUNIE: ELE;ENT DINTRODUCTION ALURBANISME, ALGERIE, LAKASBA.

2- PDAU: PLAN DIRECTEUR DAMENAGMEMENT ET DURBANISM.

3- ZUCHELLI ALBERTO: INTRODUCTION A LURBANISME OPERATIONNEL A LA COMPOSITION URBAINE VOLUME, OPU ALGERE 1983.

المـــــــــــــــــــــلاحـــــــــــــــــــــــــــــق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علم الاجتماع

فرع علم الإجتماع الحضري

إســــــــــتمـــــــــــــــــارة

أخي الفاضل / أختي الفاضلة

في إطار تحضير مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر (LMD) بفرع علم الإجتماع الحضري "بجامعة الوادي".

وفي إطـــار دراستـــــنا مشكلة الإسكان وعلاقتها بالتهيئة الحضرية .

نرجـــوا تفضـــلكم بتعبئة الإستبيـــان الـــموجود بين أيديكـــم بالإجـــابة على جميع الأسئلة من خـــلال وضـــع الـــعلامـــة (x) في الخـــانة المنـــاسبة التي تـــعبر عن رأيكـــم ، آمـــليـــن منكـــم أن تعطـــوا رأيكـــم بـــصراحة في كل عبـــارة من عبـــارات هذا الإستبيـــان ، ونـــؤكـــد لـــكم سريـــة المـــعلومـــات وإستخـــــدامـــهـــا لـــغرض البـــحث الـــعلمـــي فقـــط.

* تقبـــلوا منـــا فـــائـــق تحيـــاتنـــا وتـــقديـــرنـــا *

1 /البيانات الشخصية:

1. الجنس: ذكر ( ) أنثى ( )
2. السن: .....
3. الحالة المدنية:أعزب ( ) متزوج ( ) مطلق ( ) أرملة ( )
4. المستوى التعليمي:

أمي ( ) ابتدائي ( ) متوسط ( ) ثانوي ( ) جامعي ( )

5. عدد أفراد الأسرة: .....
6. مكان ممارسة المهنة: .....

2/ محور علاقة الإسكان الحضري بالإمداد بالكهرباء والماء:

7. طبيعة السكن: ملك ( ) إيجار ( ) إرث عائلي ( )
8. هل أنت راضٍ عن هذا السكن؟ نعم ( ) لا ( )
9. في حالة عدم الرضا هل يرجع ذلك إلى أنه ؟

غير لائق ( ) غير صحي ( ) غير كاف لأفراد الأسرة ( )

10. هل مسكنك كان يتوفر على هذه المرافق عند الاستفادة من هذا السكن :

الماء ( ) الكهرباء ( ) الغاز ( ) الصرف الصحي ( )

11. عند بداية انتقالك إلى هذا الحي كانت فيه إنارة؟نعم ( ) لا ( )
12. عند بداية انتقالك إلى هذا الحي كان يحتوي على الماء؟نعم ( ) لا ( )
13. هل توجد تقطعات في الإمداد بالكهرباء؟نعم ( ) لا ( )
14. هل توجد تقطعات في الإمداد بالماء؟ نعم ( ) لا ( )
15. في حالة تقطع في الإمداد بالماء هل يرجع ذلك إلى:

- عدم صلاحية شبكة المياه ( )
- سوء إدارة توزيع المياه ( )
- أعطال في قنوات المياه ( )

16. في حالة وجود هذه الأعطال هل تتم عملية إصلاحها فوراً؟ نعم ( ) لا ( )
17. من المسئول عن تهيئة حيّكم وتنظيمه؟

- البلدية ( ) جمعية الحي ( ) الاثنان معاً ( )

3/ محور الإسكان الحضري وعلاقته بشبكة الطرقات:

18. ما هي حالة الطرقات عندكم؟ جيدة ( ) متوسطة ( ) رديئة ( )

19. هل الطرقات الموجودة بحيّكم؟ كافية ( ) غير كافية ( )

20. هل هناك طرق متعددة تصل الحي بوسط المدينة؟ نعم ( ) لا ( )

21. في حالة عدم وجود هذه الطرق، هل طالبتم بطرق جديدة؟: نعم ( ) لا ( )

22. ما هي أنواع الطرق الموجودة في حيّكم؟

- طريق حضري سريع ( )
- طريق حضري محلّي ( )

23. هل توجد في طرق حيّكم؟ الحفر ( ) الرّدم ( ) التكسير ( )

24. هل تتم صيانة الطرقات بحيّكم؟ نعم ( ) لا ( )

25. هل تتواجد الأرصفة بحيّكم؟ نعم ( ) لا ( )

26. في حالة وجودها ما هي حالتها؟ جيّدة ( ) متوسطة ( ) رديئة ( )

27. هل هناك سياجات واقية على الأرصفة؟ نعم ( ) لا ( )

28. هل هناك ممرّات للراجلين؟ نعم ( ) لا ( )

4/ محور الإسكان الحضري وعلاقته بالنقل الحضري:

29. هل وسائل النقل الحضري منتظمة بالحي؟ نعم ( ) لا ( )

30. في حالة عدم إنتظامها هل يرجع ذلك إلى؟

- نقص وسائل النقل ( )
- عدم انتظام النقل ( )
- كثرة طالبي النقل ( )

31. ما هي حالة النقل في حيّكم؟ جيدة ( ) متوسطة ( ) غير جيدة ( )

32. هل هناك اكتظاظ في وسائل النقل؟ نعم ( ) لا ( )

33. كم تقدر مدة انتظارك لوسيلة النقل؟

أقل من 5 دقائق ( ) من 5 إلى 10 دقائق ( ) أكثر من 15 دقيقة ( )

34. ما هو زمن استغراق رحلة التنقل إلى وسط المدينة؟

أقل من 10 دقائق ( ) من 10 إلى 20دقائق ( ) أكثر من 20 دقيقة ( )

35. في حالة التأخر هل يرجع ذلك إلى:

- قدم وسائل النقل ( )
- اهتراء الطرق ( )
- بعد الحي عن وسط المدينة ( )